

التوترات الناشئة بين الشمال والجنوب والاحتمالات المستقبلية لنشوب الحرب

بقلم: جون يونج

Danida



Government
of Canada

Gouvernement
du Canada



HM Government

حقوق الطبع

طبع في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
مسح الأسلحة الصغيرة - المعهد العالی للدراسات الدولية، جنيف ٢٠٠٧
نشر لأول مرة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ هذا الإصدار أو تخزينه في أى نظام استرجاع أو نقله - بأى شكل أو بأى وسيلة، دون إذن كتابى مسبق من مسح الأسلحة الصغيرة أو حسبما يصرح به القانون بوضوح أو بموجب الشروط المتفق عليها مع تنظيم حقوق الرسومات البيانية المناسبة. وترسل الاستفسارات الخاصة بالتصوير خارج نطاق ما هو مذكور أعلاه إلى مدير المطبوعات، مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالى:

Small Arms Survey

Graduate Institute of International Studies

Avenue Blanc 47

Geneva 1202

Switzerland

هاتف: ٠٠٤١٢٢٩٠٨٥٧٧٧

فاكس: ٠٠٤١٢٢٧٣٢٢٧٣٨

بريد إلكترونى:

smallarm@hei.unige.ch

عنوان الكترونى:

www.smallarmssurvey.org

حرره أندى ماش

رسم الخرائط: MAPgrafix

طباعة Nbmedia فى جنيف - سويسرا

رقم الإيداع الدولى 2-8288-0082-2 (ISBN)

أعد الترجمة العربية:

المركز العربى الدولى لخدمات الترجمة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

مسح الأسلحة الصغيرة

إن مسح الأسلحة الصغيرة عبارة عن مشروع بحثي مستقل داخل معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية في جنيف - سويسرا. ويعمل كمصدر رئيسي للاستعلامات العامة عن جميع أوجه الأسلحة الصغيرة ومركز مصدرى للحكومات وصناع السياسة والباحثين والنشطاء.

ويتلقى المشروع، الذي تأسس في عام ١٩٩٩، المساندة من وزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية والمساهمات المستديمة أو الحالية من حكومات بلجيكا وكندا وفنلندا وألمانيا وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. كما يشعر المشروع بالامتنان للدعم السابق والحالي المخصص للمشروع الذي تلقاه من أستراليا والدنمارك ونيوزيلندا. كما جاء تمويل آخر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وشبكة جنيف الأكاديمية الدولية ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. ويتعاون مشروع مسح الأسلحة الصغيرة مع معاهد لبحوث ومنظمات غير حكومية في العديد من الدول منها البرازيل وكندا وجورجيا وألمانيا والهند وإسرائيل والأردن وكينيا والنرويج وروسيا الاتحادية وجنوب أفريقيا وسريلانكا والسودان والسويد وتايلاند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

Small Arms Survey

Graduate Institute of International Studies

Avenue Blanc 47

Geneva 1202

Switzerland

هاتف: ٠٠٤١٢٢٩٠٨٥٧٧٧٧

فاكس: ٠٠٤١٢٢٧٣٢٢٧٣٨

بريد إلكتروني:

smallarm@hei.unige.ch

عنوان الكتروني:

www.smallarmssurvey.org

التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان (HSBA)

التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان (HSBA) عبارة عن مشروع بحثي يستغرق عامين (٢٠٠٥-٢٠٠٨) أجراه مشروع مسح الأسلحة الصغيرة (Small Arms Survey). وقد تطور هذا التقييم بالتعاون مع وزارة الخارجية الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة كبيرة من الشركاء من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية. ومن خلال الإنتاج والتوزيع النشط لبحث تجريبي جاء في وقته يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري لدعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج وإصلاح القطاع الأمني وتدخلات مراقبة الأسلحة لتعزيز الأمن.

ويجرى هذا التقييم مجموعة متعددة التخصصات من متخصصين إقليميين وأمنيين وأخصائيي الصحة العامة. ويستعرض التوزيع المكاني للعنف المسلح في أنحاء السودان ويقدم النصح المتعلق بالسياسة لمعالجة انعدام الأمن.

إن أوراق عمل التقييم الأساسي للأمن البشري عبارة عن تقارير موضوعية وسهلة الاستخدام حول أنشطة البحث الحالية وتصدر باللغتين الإنجليزية والعربية. وستركز أوراق العمل في المستقبل على الضحايا والملاحظات الأمنية وتجارة الأسلحة الصغيرة ونقلها إلى داخل السودان وخارجه وكذا ترتيبات الأمن المحلي. كما يصدر سلسلة من ملخصات الإصدارات.

وتلقى ملخصات إصدارات التقييم الأساسي للأمن البشري وسلسلة أوراق العمل دعماً من وزارة الخارجية والتجارة الدولية في كندا ومنتمدى منع الصراعات في العالم التابع لحكومة المملكة المتحدة.

لمزيد من التفاصيل:

كلير ماك إيفوي

منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، مشروع Small Arms Survey

البريد الإلكتروني: mcevoy@hei.unige.ch

الموقع على شبكة الإنترنت: www.smallarmssurvey.org (اضغط على رابط السودان)

المحتويات

٧	نبذة عن المؤلف
٨	الخلاصة
٩	مقدمة
١٣	أولاً: تعزيز عملية السلام
١٣	موت جارنج
١٥	من اتفاق الخرطوم إلى إعلان جوبا
١٨	قوات دفاع جنوب السودان تكشف عن قوتها
٢٢	دمج قوات دفاع جنوب السودان ومسألة الخلافة
٢٤	نزع سلاح الـ «لونوير»
٣٠	ثانياً: احتمالات العودة إلى الصراع المسلح
٣١	ترسيم الحدود ومسألة أبيي
٣٣	التطورات العسكرية على الحدود بين الشمال والجنوب
٣٦	ترسيم الحدود
٣٧	العرب المسيحية ينضمون إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان
٣٩	تأخر التعدد والانتخابات
٤٠	التطورات الاقتصادية
٤٢	خاتمة
٤٥	الهوامش
٤٩	المراجع

نبذة عن المؤلف

جون يونج أكاديمي كندي وصل إلى السودان للمرة الأولى في عام ١٩٨٦ ليعمل كصحفي لدى صحيفة «سودان تايمز» وأقام هناك لمدة ثلاث سنوات. ثم عاد إلى كندا وأتم دراسته للحصول على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعة سايمون فريزر، حيث يعمل حالياً كمساعد باحث لدى معهد دراسات الحكم.

وقد قضى يونج معظم التسعينيات في إثيوبيا كأستاذ في جامعة أديس أبابا وكان يجرى بحثاً ميدانية في مجالات الفيدرالية العرقية والأحزاب السياسية والحرب الإثيوبية الإريتريّة. ثم عمل مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية في أديس أبابا كمستشار حول عملية السلام السودانية. وقد غادر أديس أبابا إلى نيروبي وكلف بالعمل كمستشار للسفير دانيال مبوبيا - مبعوث أمانة الإيجاد للسلام في السودان. وبعد أن تولى منصب رئيس تحليل المعلومات لووكالة أنباء الأمم المتحدة (ايرين) في نيروبي عمل كمراقب مع فريق مراقبة حماية المدنيين في السودان والذي أنشئ مؤخراً. وتلى هذا عمله لمدة سنتين مع لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي.

ومنذ تركه فريق مراقبة حماية المدنيين في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، أقام يونج في الخرطوم حيث يعمل كمستشار مستقل وجرى بحثاً أكاديمياً في مجالات السلام والأمن والعلاقات الإقليمية. وقد نشر يونج كتاباً واحداً - ثورة الفلاحين في إثيوبيا (مطبوعات جامعة كامبريدج - ١٩٩٧) - ونشر له الكثير من المجالات الأكاديمية. وتناولت معظم إصداراته الأخيرة قوات دفاع جنوب السودان وتحليل لاتفاق السلام الشامل ونظرة على إرث جون قرنق واستعراضا لقتداعيات الصراع في شرق السودان على الأمن الإقليمي.

خلال الاحتفالات بإحياء الذكرى الثانية لتوقيع اتفاق السلام الشامل أوضح كل من رئيس جمهورية السودان ونائب رئيس الجمهورية سالفًا كبير أن الاتفاق يواجه أزمة وأن هناك خطراً متزايداً للعودة إلى الحرب. وقد أُنحى باللائمة - بشكل خاص - على دعم الخرطوم المتواصل للجماعات المسلحة الأخرى. وفي ضوء هذا التقييم، يستعرض هذا البحث التطورات الأخيرة على مستوى قطاع الأمن في جنوب السودان والتي تطرح إمكانية عودة الصراع بين الشمال والجنوب، ويتمثل المبحث الأساسي في أنه مع تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية في الجنوب، سيوجه الانتباه بصورة متزايدة إلى التوترات بين الشمال والجنوب، خاصة على طول الحد المشترك بينهما. إن اتفاق السلام الشامل يدعو إلى ترسيم الحدود وإجراء تعداد وطني كمقدمة لإجراء انتخابات واستفتاء على تحديد الجنوبيين مصيرهم في عام ٢٠١١، وهي أمور متأخرة جداً عن مواعيدها المحددة مما يعمق بالتالي من الأزمة ويهدد بتقويض اتفاق السلام. وقد عقد من عملية ترسيم الحدود رفض حكومة السودان قبول حكم المحكمة الدولية حول حدود منطقة «أبيي» وحقيقة أن النفط الذي يدر معظم العائدات لمصلحة كل من الخرطوم وجوبا يوجد على طول الحدود المتنازع عليها، بما فيها حدود «أبيي». كما تعقد نفس المخاوف المتعلقة بالحدود والنفط إجراء التعداد. علاوة على هذا، لم تعزز الثقة بين قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني، سواء خلال المفاوضات التي سبقت توقيع اتفاق السلام الشامل، أو الفترة منذ ذلك الوقت، ومع غياب مؤسسات قابلة للبقاء لحل الصراعات القائمة، يمثل خطر أنه ربما أدى هذا إلى العودة إلى الصراع المسلح.

عندما وقع اتفاق السلام الشامل فى ٩ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٥، رأى المجتمع الدولى الذى صاغ هذا الاتفاق وسانده فيه ليس فقط وسيلة تؤذن بإحلال السلام بين شمال السودان وجنوبه، وإنما أيضا إطارا لاتفاقيات السلام فى دارفور وشرق السودان. بيد أن اتفاق السلام فى دارفور المبرم فى ٥ أيار/ مايو ٢٠٠٦ قد انهار فى غضون أيام من توقيعه فى حين يعد اتفاق السلام فى شرق السودان الموقع فى ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ وبشكل أوسع اتفاقا بين حكومتى السودان وإريتريا لا يقدم الكثير لسكان المنطقة (Young, 2007b).

وفى كلمته فى جوبا إحياء للذكرى الثانية لتوقيع اتفاق السلام الشامل، أوضح نائب رئيس السودان ورئيس حكومة جنوب السودان السيد سالفا كير مايرديت أنه يرى أن عملية السلام فى السودان تواجه أزمة (سودان تريبيون، ١١ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٧). وقد حدد عددا من الإخفاقات فى تنفيذ الاتفاق، إلا أنه أعطى أولوية لمشكلات الأمن المستمرة التى عزاها إلى رفض القوات المسلحة السودانية وضع حدا لدعمها لمجموعة من الجماعات المسلحة الأخرى المناوئة للحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان. وبينما كان سالفا يبدى هذه الملاحظات، كانت سياسة القوات المسلحة السودانية فى طريقها إلى الانتهاء، إلا أنها تمكنت بالفعل من تعميق عدم الثقة الذى تخلل عملية السلام منذ بدايتها (Young, 2005b).

إن الرئيس سالفا ليس وحده فى تقييمه المتشائم. فقد بدأت أعداد متزايدة من المواطنين فى السودان وخارجه التفكير فيما لم يكن ليخطر على البال حتى اليوم، ألا وهو أن اتفاق السلام الشامل قد ينهار. وتظل وجهة النظر الراسخة هى أنه على الرغم مما يكتنفها من مشكلات، يمكن الإبقاء على عملية السلام فى مسارها وأنها ستكفل بإجراء استفتاء حول تحديد المصير فى الجنوب فى عام ٢٠١١ عبر ضغط يتسم بالحكمة وتدخل من قبل المجتمع الدولى. وفى حين تبقى الأمم المتحدة وتلك الدول التى تولت رعاية اتفاق السلام الشامل حتى توقيعه رسميا على هذا الوضع، يعبر الكثيرون سرا عن تشككهم فى هذا.

ويبقى الجنوب تكتنفه التوترات والتناقضات الداخلية؛ بين مؤيدى الراحل الدكتور جون جارنج ومؤيدى خلفه سالفا كير، وبين قوات دفاع جنوب السودان السابقة، تحت قيادة الفريق باولينو ماتيبب وعناصر الجيش الشعبى لتحرير السودان التى رفضت اندماج القوات وبين سكان الولاية

الاستوائية والجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يغلب عليها أبناء ولايات النيل وأيضاً بين قدامى مقاتلى الجيش/ الحركة الشعبية لتحرير السودان وأولئك الذين لم ينخرطوا فى القتال بشكل مباشر، وكذا بين عامة سكان جنوب السودان والأفارقة فى الشرق، والذين يتولون بسرعة منصباً قيادياً فى الاقتصاد بالإضافة إلى التوترات العرقية الأقدم مثل تلك القائمة بين الدنكا والنوير. كما أن هناك حالة من الإحباط من بطء عملية التنمية فيما بعد الحرب وما تتخذه من أشكال غير عادلة، والغضب من الأدلة المتزايدة على الفساد وسوء الحكم وكذا الغضب من السلوك العنيف الذى ينتهجه الجنود ضعيفو التدريب. ويمكن لهذه العناصر جميعاً التسبب فى العنف بل وقد تؤدى بعضها إلى انقسام أكبر فى قيادة الحركة / الجيش الشعبى لتحرير السودان، والذى قد يحدث انهياراً فى سلطة الحكومة.

وبدون التقليل من مخاطر التوترات الداخلية، يركز هذا البحث على التهديد الخارجى الذى تفرضه العودة إلى الحرب بين الجيش الشعبى لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية ويتمثل التصور المأخوذ بعين الاعتبار كما يلى: مع وضع المخاوف الأمنية الداخلية الكبرى - مثل اندماج قوات دفاع جنوب السودان ونزع سلاح المدنيين - تحت السيطرة، واحتواء انقسامات القيادة داخل الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان سيوجه تركيز كل من القيادتين العسكرية والسياسية فى الجنوب إلى ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب والتعداد الوطنى، والانتخابات الوطنية والاستعدادات لإجراء الاستفتاء الذى نص عليه اتفاق السلام الشامل حول تحديد المصير فى الجنوب فى عام ٢٠١١. وسيقود هذا إلى إحياء كبير للتوترات بين الشمال والجنوب والتي قد تؤدى - وهذا ما يتوقعه البحث - إلى العودة إلى الحرب.

ويستمر التحليل باستعراض الجهود لإدماج مقاتلى قوات دفاع جنوب السودان فى الجيش الشعبى لتحرير السودان، حيث يعتقد بقوة أن هذا الأمر يمثل الاهتمام الرئيسى للجيش الشعبى لتحرير السودان بالنسبة للأمن الداخلى (Young, 2005). ثم يتحول الأمر بعد ذلك إلى نزع سلاح المدنيين حيث أظهرت الحملات الأخيرة أن قيادة الجيش الشعبى لتحرير السودان ترى أنه من الضرورى الحد من مستويات العنف المدنى، وكذا تحييد الأعداء الداخليين المحتملين. وستدرس صراعات القيادة المرتبطة بكل من العمليتين فى ضوء مدى تأثيرها - وتأثرها بدورها - على ما تمخضت عنه هاتان العمليتان. وعندما تتوحد قيادة حكومة جنوب السودان بصورة كافية، ولا يكون الأمن الداخلى تهديداً عندها فقط سيصبح بمقدور الجيش الشعبى لتحرير السودان مواجهة القوات المسلحة السودانية بثقة. وعليه، يركز المكون الأخير من التحليل على الصراع الناشئ بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان، والذى، يقال إنه من المحتمل كثيراً أن يحدث على الحدود على السيطرة على الموارد الاقتصادية وعلى رأسها النفط.

إن تكوين التصورات ليس علما. فهو يستعرض التطورات الماضية والحاضرة ويحاول تحديد عمليات لتوقع الاتجاه الذى ستنحو إليه. والمرء ليس بحاجة إلا إلى ملاحظة أثر موت قائد الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان جون جارنج المفاجئ لتقدير كيف يمكن للأحداث الفعلية مباغثة هذه الممارسات بسرعة، وفى الوقت ذاته، ليس لدينا سوى الماضى والحاضر فقط كخطوط إرشادية للمستقبل حتى مع جميع نقاط الضعف فى التفسير ما من سبل بديلة للتنبؤ بالتطورات المستقبلية وردود الأفعال المناسبة عليها.

ولا يقدم هذا التقرير تحليلا عميقا لصراعات قيادة الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان ولا نقدا شاملا لعملية السلام. كما أنه لا يدرس التطورات الهامة الأخرى. مثل الصراع فى دارفور أو التقارير عن الدعم المتزايد داخل حزب المؤتمر الوطنى الحاكم لاستقلال الجنوب أو الأثر المحتمل لانتخابات قد تأتى إلى السلطة بأطراف لا تساند اتفاق السلام الشامل. وقد يؤثر كل هذا بوضوح على العلاقات بين الشمال والجنوب وأيضا على توقعات العودة إلى الحرب. وتسعى هذه الدراسة إلى وضع مشكلات الجنوب الأمنية فى موضعها وتوضح أن الطريقة التى تتكشف بها حاليا سوف تؤدى إلى توترات متزايدة بين الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان وحزب المؤتمر. وستركز هذه التوترات على حدودهما المشتركة وقد تقود إلى استئناف الصراع المسلح بين الجيش الشعبى لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية فضلا عن انهيار اتفاق السلام الشامل.

فيما يلى أهم نتائج هذا البحث:

- على الرغم من المفاوضات على مستوى اتفاق السلام الشامل ومتضمنة إياه، لم تنم الحركة / الجيش لتحرير السودان وحزب المؤتمر وحزب المؤتمر الوطنى علاقة ثقة بينهما؛ ومن هنا يهدد كل اختلاف بإخراج عملية السلام عن مسارها.
- باعتلائه السلطة، رأى الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان فى القوات المسلحة السودانية تهديدا كبيرا لأمنها، بيد أنها خلصت إلى أنه قبل أن تتمكن من مواجهة التهديد القادم من الشمال، هى بحاجة إلى التغلب على المشكلة التى تفرضها قوات دفاع جنوب السودان والمواطنون المدججون بالسلاح.
- إثارة وفاة جون جارنج - القائد السابق للحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان- صراعا على القيادة بين الموالين لجارنج وأتباع سالفها. وقد حد هذا من قدرة الجيش الشعبى لتحرير السودان على مواجهة القوات المسلحة السودانية.
- فى خلال الأشهر الاثني عشر التى تلت توقيع إعلان جوبا فى ٨ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٦ انضم أغلب مقاتلى قوات دفاع جنوب السودان - بقيادة باولينو ماتيب- إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان.

- فى غياب مؤسسات فاعلة يعنى بطء عملية إدماج مقاتلى قوات دفاع جنوب السودان السابقين فى الجيش الشعبى لتحرير السودان، وتواصل التوترات فى القيادة أن الاستقرار فى المستقبل يعتمد على حل باولينو وسالفا هذه المشكلات القائمة. ومع هذا، يجعل مرض باولينو الأخير الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان ضعيفا للغاية.
- مع انسحاب القوات المسلحة السودانية من معظم مناطق جنوب السودان، وانخفاض حدة التوترات بين القيادات وتحسن وضع الأمن الداخلى سيصبح التركيز الأمنى الرئيسى حاليا على ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب.
- حسب الجدول الزمنى لاتفاق السلام الشامل، تشمل المرحلة التالية من عملية السلام إجراء تعداد كامل وترسيم للحدود بين الشمال والجنوب وإجراء انتخابات وطنية تؤدى إلى استفتاء حول تقرير المصير فى عام ٢٠١١. ومن غير المحتمل أن يجرى الالتزام بهذا الجدول الزمنى.
- منذ ظهور النفط الذى تعتمد عليه كل من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان للتمويل واكتشافه بكميات كبيرة فى المناطق الحدودية، يحتمل أن تكون هناك صعوبة فى الوصول إلى اتفاق بشأن ترسيم الحدود. ومع تدنى الثقة المتبادلة بين الشركاء فى اتفاق السلام الشامل، يمكن لهذه الصراعات بسهولة أن تصبح عنيفة.
- تقدم حشود القوات المسلحة فى منطقة الحدود وعسكرة حقول النفط دليلا على أن كلا من الجيش الشعبى لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية يعدون لارتفاع وتيرة المواجهة العنيفة.

أولاً: تعزيز عملية السلام

موت جاراج

فى غياب الثقة الحقيقية، دخلت الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان وحكومة السودان فى اتفاق قانونى ترك حيزاً محدوداً للمناورة أو المساومة وهو الاتفاق الذى قيده جدول زمنى ضيق وربما غير واقعى ويتناقض التأكيد على التقيد الحرفى بالقانون بشدة مع توجه أكبر للأفارقة العرب لعدم التدخل بوجه عام فى حل النزاع، والذى غالباً ما يعبر عنه فى شكل مساومة مطولة وينتج عنها - عندما تكفل بالنجاح - اتفاقات تعززها الثقة - ولم تبين الثقة على مدار أكثر من عامين من المفاوضات بين الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى، كما أنها لم تجد تربة خصبة فى العامين ونصف العام منذ توقيع اتفاق السلام الشامل فى كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٥.

فى الواقع، أن التأكيد على التقيد الحرفى بالقانون والقبول بحق الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان فى الاحتفاظ بجيش عامل خلال الفترة الانتقالية البالغة ست سنوات والمؤدية إلى إجراء استفتاء قد قبلت لاعتقاد الوسطاء أن مسألة الثقة لم تكن جوهرية لضمان الاتفاق. وقد يبدو دعم القوات المسلحة السودانية المستمر للجماعات المسلحة الأخرى - فى خرق للترتيبات الأمنية المنصوص عليها فى اتفاق السلام الشامل - مبرراً لانعدام ثقة الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان، وعلى العكس قد يقال إن اتفاق السلام الشامل قد أخفق فى الاشتمال على آليات لمنع مثل هذه الخروقات. وقد رأى مفاوضو حكومة السودان فى تلك الأثناء أن نظرائهم فى الحركة الشعبى لتحرير السودان كانوا ملتزمين بالوحدة على الرغم من أنهم كانوا - بينما تجرى محادثات السلام- يساندون أيضاً التمرد فى دارفور.^١

وقد تمثلت نقطة ضعف أخرى فى عملية السلام فى تقييد المشاركة فى المفاوضات. وقد أبعد هذا الأمر اتفاق السلام الشامل عن التوجهات العرفية المعتادة لحل النزاعات فى أفريقيا والتي تشجع بطبيعتها أكبر مشاركة ممكنة. وقد قصر الوسطاء بدعم من اللجنة الرباعية التى تترعها الولايات المتحدة (وتشمل إيطاليا والنرويج والمملكة المتحدة) المشاركة على حزب المؤتمر القومى والذى اعتبر ممثلاً للشمال - وهو كيان سياسى تتزايد صعوبة تحديده فى أعقاب الحروب فى شرق البلاد وغربها - و الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان الذى عد وحده ممثلاً لمصالح الجنوب. وقد ضمنت هاتان الجماعتان لنفسيهما ٨٠ بالمائة من السلطة فى المواقع المركزية التى لا يمكن

مهاجمتها داخل المناطق الخاضعة لهما (بروتوكول اقتسام السلطة). وحيث لا يتوافر دليل على أن حزب المؤتمر الوطني ولا الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان قد قادا مستويات عالية من المساندة الشعبية، بل أن القوة العسكرية هي وحدها ما تفسر مستوى التمثيل الذي حظوا به. وحتى هذا الفرض غير مقنع تماما بالنظر إلى القدرة الواضحة لكل من الجماعات المتمردة المسلحة في دارفور وقوات دفاع جنوب السودان على تحدى القوات المسلحة السودانية و الجيش الشعبي لتحرير السودان كل فيما يخصه.

لقد تجاهل اتفاق السلام الشامل بوضوح ذكر قوات دفاع جنوب السودان على الرغم من أن التهديد الأكبر للأمن قبل توقيع اتفاق لم يكن الصراع بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان بل كان الصراع بين قوات دفاع جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان (Young, 2006، صفحة ٩). وفي مقابل اتفاق السلام الشامل، جاء إعلان جوبا - الذى دمج قوات دفاع جنوب السودان فى الجيش الشعبي لتحرير السودان بأقل تدخل خارجي - بسيطا وموجزا وخاليا من اللغة القانونية فضلا على أنه يعطى انطبعا بأنه يستند إلى ثقة حقيقية بين الموقعين سالفا كير وباولينو ماتيبب. وقد حقق إعلان جوبا بشكل قابل للجدل فى مجال تحسين الأمن البشرى فى جنوب السودان أكثر كثيرا من اتفاق السلام الشامل.

علاوة على هذا، فإن تركيز السلطة فى يد جارنج - الذى منحه اتفاق السلام الشامل منصبى نائب ريس حكومة السودان ورئيس حكومة جنوب السودان، علاوة على كونه القائد الأعلى للجيش الشعبي لتحرير السودان ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان - نادرا ما أيد فترة انتقالية للحكم الديمقراطى فى الجنوب. فعلى العكس، مهد هذا الأمر الطريق لمزيد من النزاع. وحتى بدون مقتل جارنج غير المتوقع فى حادث تحطم طائرة مروحية فى ٣٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٥، كان من المحتمل أن يحدث صراع على السلطة. جاء تاريخ الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان فى شكل تحديات مستمرة لقيادة جارنج الديكتاتورية، كان آخرها الاجتماع الذى استمر لمدة ثلاثة أيام عشية توقيع اتفاق السلام الشامل عندما تعرض لهجوم من أنصاره المقربين وأطيح به تقريبا (Young, 2005، صفحة ٨٥). وكان رده متمثلا فى رفضه اقتسام السلطة، بل واستبعد من تحدا سلطته أو عزلهم، ومنهم سالفا كير الذى أحاله إلى التقاعد من الجيش وعين بدلا منه زوج ابنته أوياء دينج فى منصب رئيس الأركان.

وقد صدق بسرعة على تولى سالفا قيادة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان فى أعقاب وفاة جارنج، إلا أن هذا الإجماع الواضح عكس مخاوف من أن ترى حكومة السودان فى أى شقاق فرصة لتقويض عملية السلام (ومن المثير للانتباه أن هذا الأمر كان نفس الحجة التى ساقها جارنج مرارا للحفاظ على توافق زملائه). ومع هذا، لم يستغرق الأمر طويلا قبل أن يبدأ حلفاء جارنج

تحدى القائد الجديد. وهذه المجموعة المعروفة باسم « أيتام جارانج » لديها مؤيدون خارجيون أقوياء فضلا عن توافر مصادر التمويل الكبيرة لمواصلة السعى لتحقيق أهدافها.

لقد أدركت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان أن القوات المسلحة السودانية تفرض التحدي الرئيسي طويل الأجل لا من جنوب السودان، إلا أنه قبل أن يمكنها مواجهة الجيش الوطني ينبغي أولاً أن تتغلب على عدد من التهديدات الداخلية. ويظهر هنا تحديان بوجه خاص أولهما قوات دفاع جنوب السودان التي يجب تحييدها، ودمجها في الجيش الشعبي لتحرير السودان والثاني هو السكان المدنيين المدججين بالسلاح والذين لا بد من نزع سلاحهم. وقد استعرضت هاتين العمليتين هنا لأن الدوائر العسكرية ترى بوجوب تأمين جنوب السودان قبل أن تتمكن الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان من التركيز على أية تهديدات من قبل القوات المسلحة السودانية على حدوده الشمالي^٢. وفي حين يكون هذان التحديان عنصريين لا ينفصلان عن البيئة الأمنية المتطورة، شكلا أيضاً مجالين أنهكت فيهما صراعات على السلطة بين « الجارانجين » وأتباع سالفها.

من اتفاق الخرطوم إلى إعلان جوبا

مع انشقاق غالبية مقاتلي قوات دفاع جنوب السودان عن القوات المسلحة السودانية وانضمامهم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد إعلان جوبا، يظهر الآن دليل على حجم الجماعة الحقيقي وقدراتها. ويجعل هذا الأمر أكثر إثارة للدهشة أن اتفاق السلام الشامل لم يشر إلى المنظمة، وبدلاً من هذا نص على حل الجماعات المسلحة الأخرى بحلول ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ومما يشير دهشة مماثلة - ومما يؤكد أكثر على إخفاق من قاموا بصياغة اتفاق السلام الشامل في تقدير الحقائق على الأرض - عين باولينو فيما بعد نائبا للقائد الأعلى للجيش الشعبي لتحرير السودان وتبع سالفاً تبعية مباشرة. ومن الأهمية بمكان فهم كيف حدث هذا الأمر، وكيف يلقي الضوء على البيئة الأمنية الآخذة في التكشف.

تعود أصول قوات دفاع جنوب السودان إلى تمرد أنيانيا الثاني - وهي جماعة مسلحة تكونت في مناطق النوير في شرق أعالي النيل في أواخر السبعينيات لمناهضة اتفاق حكومة السودان وأديس أبابا في عام ١٩٧٢ الذي أنهى الحرب الأهلية الأولى في السودان (Young, 2003 صفحة ٩٤). ويجب الإقرار بهذه المقاومة المبكرة للخرطوم حتى وإن كان التاريخ التقليدي للتمرد في الجنوب بطبيعة الحال بتمرد جنود القوات المسلحة السودانية الجنوبيين في عام ١٩٨٣ وتكوين الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان تحت قيادة جارانج (Lesch, 1998، صفحة ٧١). بالإضافة إلى هذا، بينما ورث « أنيانيا الثاني » « أنيانيا الأول » - وهو الحزب الرائد المساند للاستقلال في الحرب المدنية الأولى، خضعت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان لسلطة الإثيوبي ونادت بـ «سودان

جديد» موحد وهو ما لم يحظ بقبول السودانيين الجنوبيين (Adwok, 2000, صفحة ٤٨).

لقد تمكنت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان من هزيمة « أنيانيا الثاني» بفضل الدعم العسكى الذى تلقته من «ديرج» والذى تراجع بعدها باولينو ماتيبب - الذى أصبح بعدئذ نائبا لقائد الجيش الشعبى لتحرير السودان - بقواته إلى مسقط رأسه فى غرب أعالي النيل. ولا يمكن سرد ذاك التاريخ هنا (غالبا بسبب أنه لم يوثق بشكل كامل حتى الآن) إلا أنه من الواضح أن باولينو قد توصل إلى اتفاق مع حكومة جعفر نميرى وواصل العمل فى غرب أعالي النيل. وبينما استبعد العديد فى الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان باولينو كخائن للقومية الجنوبية (وهو الاتهام الذى لقى قبولا كبيرا من المجتمع الدولى) كون منطقة نفوذه فى مسقط رأسه وشكل حركة وحدة جنوب السودان ودافع عن جماعته ضد الهجمات التى شنها الجيش الشعبى لتحرير السودان و«بحارة مورهايين» وسخر بكل جهده المساعدات التى قدمتها القوات المسلحة السودانية لتعزيز وضعه فى غرب أعالي النيل. ومن عام ١٩٨٣ حتى توقيع إعلان جوبا، كان باولينو أحد أكثر عملاء القوات المسلحة السودانية تأثيرا فى الحرب ضد الجيش الشعبى لتحرير السودان (Young, 2006, صفحة ٩).

إن اعتماد القوات المسلحة السودانية على باولينو وقواته قد سمح له بقدر من الاستقلال. وقد حافظ بنجاح على سلطته بعد ثورة د/ ريك مشار ضد جارانج فى عام ١٩٩١ وأدخل أعدادا كبيرة من النوير وغيرهم فى تحالف مع القوات المسلحة السودانية وأخذت هذه العلاقة الصبغة الرسمية باتفاق الخرطوم للسلام، فى عام ١٩٩٧ بين ريك وآخرين وحزب المؤتمر الوطنى والذى تمخضت عنه قوات دفاع جنوب السودان. وقد تضمن اتفاق الخرطوم للسلام بنودا تفصيلية عن الترتيبات الأمنية واقتسام الثروة والسلطة وتعهدا بإجراء استفتاء حول تقرير مصير جنوب السودان (Ibid صفحة ١٧). وفى الواقع كان اتفاق الخرطوم للسلام هو الإطار غير المعترف به لاتفاق السلام الشامل مع الاختلاف الجوهرى الذى تمثل فى قبول المجتمع الدولى إدعاء جارانج أن اتفاق الخرطوم للسلام لم يكن شرعيا؛ وإن منظمته وحدها هى من مثلت السودانيين الجنوبيين وأن الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان لن يلتزم بهذا الاتفاق وإنما سيواصل قتال الحكومة السودانية. وبدون مساندة وضغط دوليين، ضعف هذا الاتفاق كثيرا.

على الرغم من أن باولينو قد قبل اسميا قيادة ريك لقوات دفاع جنوب السودان، فقد قاوم عندما حاول الأخير تعيين مساعده تابان دينج فى منصب حاكم ولاية الوحدة (التى تضم غرب أعالي النيل - مسقط رأس باولينو). ونتيجة للصراع على ولاية الوحدة قتل عدد من الوزراء وفر تابان نايلا إلى الخرطوم. وفى أعقاب إخفاق حزب المؤتمر الوطنى فى تفعيل البنود الأمنية المنصوص عليها فى اتفاق الخرطوم للسلام ورفضه إجراء تصويت على تقرير المصير، لحق ريك بنائبه فى

نيروبي. ثم نظم جماعة معارضة مسلحة أخرى - وهي الجبهة الديمقراطية لشعب السودان - قبل انضمامه مرة أخرى إلى الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ٢٠٠٢ (Young, 2003) صفحة ٩٦).

إن قوات ريك لم تتبعه مدعية استمرار ولائها لشروط اتفاق الخرطوم للسلام في حين أن كراهية جارنج ومعارضته للالتزام واضح لاستقلال الجنوب منعهم من الانجراف إلى معسكر الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد تولى باولينو قيادة أتباع ريك السابقين وذلك بمساعدة صديقه جاتلاوك دينج- رئيس مجلس التنسيق في جنوب السودان. وفي اجتماع هام عقد في جوبا في نيسان/ أبريل في عام ٢٠٠١، أدمج باولينو مجموعة متباينة من الميليشيات القبلية من الولاية الاستوائية في قوات دفاع جنوب السودان (Young, 2006، صفحة ١٨). وعلى الرغم من قيادتها الظاهرية لقوات دفاع جنوب السودان، كانت القوات المسلحة السودانية في غاية الحذر من السماح لها بالتطور إلى هيكل متماسك ومركزي. ونتيجة لهذا ظلت قوات دفاع جنوب السودان منقسمة ومعتمدة على القوات المسلحة السودانية في تلقي الدعم اللوجيستي.

على الرغم من اعتباره منبوذاً من قبل الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، أصبح باولينو رمزاً قوياً للنوير المتمردين والجنوبيين الآخرين الذين رفضوا قيادة جارنج. وبينما أعلنت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان أن قوات دفاع جنوب السودان لم تكن سوى قوة هامشية - كانت الحقيقة مختلفة تماماً. لقد سيطرت قوات دفاع جنوب السودان على مناطق شاسعة من وسط وأعلى النيل وشرقها وغربها وأجزاء من شمال بحر الغزال وغربها فضلاً عن تواجدها القوى بين المورلي في جنوب شرق أعلى النيل وشرق الولاية الاستوائية. وهي توفر خط دفاع متقدم لحقول النفط وقامت بحماية حاميات الحكومة وأظهرت استعداداً لقتال الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي كان غائباً بشكل ملحوظ بين القوات المسلحة السودانية. وأكثر من هذا، أظهر النوير ذوقاً عقلياً العسكري في صفوف قوات دفاع جنوب السودان قدرتهم على مر الأجيال على هزيمة الدنكا الذين سيطروا على عضوية الجيش الشعبي لتحرير السودان وقيادته (Kelly, 1984، صفحة ٢٦).

جرت محاولات عديدة للمصالحة بين قوات دفاع جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، إلا أن جارنج دأب على الامتناع عن الدخول في مفاوضات كاملة. وبدلاً من هذا، شجع القادة الأفراد على الانشقاق وسرعان ما جرى تهميش من انشق منهم (Young, 2005، صفحة ٨٨). وقد زادت هذه السياسة من عداوة قوات دفاع جنوب السودان ووحدت عناصرها في معارضة الجيش الشعبي لتحرير السودان كما عمقت تحالفها مع القوات المسلحة السودانية. وسرعان ما أصبح من الواضح أن غياب قوات دفاع جنوب السودان عن مفاوضات السلام قد فرض أخطر تهديد لتنفيذ اتفاق السلام الشامل (Young, 2006، صفحة ٢٥).

وتحت ضغط من أولئك الذين يخشون اندلاع صراع شامل في الجنوب، التقت الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات دفاع جنوب السودان عدة مرات في الشهور التي تلت توقيع اتفاق السلام الشامل، إلا أنه سرعان ما انهارت المفاوضات، بيد أن جارنج ربما كان قد اعتمد على الولايات المتحدة ورعاية اتفاق السلام الشامل الآخرين للضغط على القوات المسلحة السودانية لتحييد قوات دفاع جنوب السودان كإحدى الجماعات المسلحة الأخرى التي حظرتها اتفاقية السلام. وإذا كان هذا بالفعل منطقه في التفكير، فمن غير المؤكد أن يكون هذا الأمر فعالاً. وفي تلك الأثناء، يخشى كثير من أن فشل محادثات الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات دفاع جنوب السودان سيعجل من صراع الجنوب الجنوب.

إن مثل هذه الحرب لم تندلع، إلا أن هذا قد يعود إلى وفاة جارنج وخلافة سالفه له. وطالما كان سالفاً منتقداً لتوجه جارنج مع قوات دفاع جنوب السودان (Ibid، صفحة ٢٧) وأكد باستمرار على الحاجة للوحدة بين أكبر قبيلتين من قبائل المنطقة. فعلى سبيل المثال، ساند سالفاً اتفاق وانليت في آذار/مارس ٢٠٠١ الذي سعى إلى تحقيق المصالحة بين الدنكا والنوير حتى وإن عارضه جارنج (Young, 2005، صفحة ٨٣). وخلال أيام من وصوله إلى الخرطوم لأداء القسم كقائد أول لرئيس حكومة السودان، دخل سالفاً في مفاوضات مع باولينو والتي سرعان ما أنهت العداء بين المنظمين (أو بين زعيمها على الأقل) وأرست أسس اتفاق جوبا في عام ٢٠٠٦.

قوات دفاع جنوب السودان تكشف عن قوتها

جاء إعلان جوبا-بالمقارنة باتفاق السلام الشامل الذي كان ثمرة ضغط دولي- بسبب شروط السودانيين الجنوبيين. ولعل أكبر الاختلافات بين الاتفاقيين هو أن أطراف اتفاق السلام الشامل لم يتقوا أبداً في بعضهم البعض في حين أوجد سالفاً وباولينو علاقة دعم متبادل. وقد توجت هذه العملية بانضمام باولينو إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان كقائد لسالفاً، وهو المنصب الذي جعل منه رئيساً لـ «أويبا دينج» زوج ابنة جارنج ورئيس أركان الدفاع. وأكدت هذه الترقية على الوزن العسكري الذي يتمتع به باولينو وقوات دفاع جنوب السودان.

إن حجم قوات جنوب السودان وقدرتها على تفويض عملية السلام وتحدي الجيش الشعبي لتحرير السودان وإحداث أزمة إنسانية هي جميعاً ما جعلت من إعلان جوبا ضرورة ملحة. وقالت ربيكا جارنج، أرملة جارنج ووزيرة النقل السابقة في حكومة جنوب السودان «إن الجيش الشعبي لتحرير السودان هو الضامن لاتفاق السلام الشامل»^٢. إلا أن زميلها جابريل تشانسون وزير الشؤون البرلمانية كان أكثر دقة عندما رد قائلاً «إن إعلان جوبا يمثل الضامن لاتفاق السلام الشامل»^٤. ووفقاً لبعض تقديرات الأمم المتحدة انضم نصف قوات دفاع جنوب السودان الإجمالية التي

تتراوح ما بين ٦٠ و ٨٠ ألفاً إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد إعلان جوبا. تاركين ما بين ٣٠ و ٤٠ ألف مقاتل مازالوا مواليين للقوات المسلحة السودانية.^٥

وقال تشانسون، وهو ينتمى إلى قوات دفاع جنوب السودان وعين فى حكومة جنوب السودان إنه تم تحديد هوية ما يقرب من ٤٥ ألفاً من أفراد قوات دفاع جنوب السودان خلال الأشهر الثلاثة التى تلت إعلان جوبا، وهو الرقم الذى رأى أنه ارتفع إلى ٦٠ ألفاً بحلول شباط/ فبراير ٢٠٠٧^٦، وفى تلك الأثناء، ذكر ضابط كبير فى مقر باولينو أن العدد المؤقت لجنود قوات دفاع جنوب السودان الذين انضموا إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان بلغ ٤٧ ألفاً.^٧ وفى الواقع، أعلن المتحدث الرسمى باسم الجيش الشعبى لتحرير السودان فى ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ الاندماج الفورى لـ ٥٠ ألفاً من جنود قوات دفاع جنوب السودان فى الجيش الشعبى لتحرير السودان (Sudan Tribune)، ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧). وستظهر الأيام مدى فاعلية هذا «الاندماج».

إنه لمن المعروف أن أعداد أفراد الجيش الشعبى لتحرير السودان قد ارتفعت بشكل ملحوظ منذ توقيع إعلان جوبا. وعلى عكس تقديرات الأمم المتحدة يقدر تشانسون وغيره—بمن فيهم جون لوك، الوزير فى حكومة جنوب السودان—^٨ أقصى عدد لقوات دفاع جنوب السودان الذين ما زالوا على تحالفهم مع القوات المسلحة السودانية فى شباط/ فبراير ٢٠٠٧ بأقل من ١٠ آلاف؛ وقد ذكر الرئيس عمر البشير نفس الرقم فى كلمة ألقاها فى جوبا فى الذكرى الثانية لتوقيع اتفاق السلام الشامل (Juba Post، ١١ كانون الثانى/يناير ٢٠٠٧). وفى حين قد لا يعرف العدد الدقيق لمقاتلى قوات دفاع جنوب السودان الذين انضموا إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان، توضح التقديرات السابقة أن الميليشيات أكبر بكثير مما ادعاه الجيش الشعبى لتحرير السودان. وكما هو ملاحظ يتميز النوير—وهو العنصر الغالب على قوات دفاع جنوب السودان بالتزام أكبر من الدنكا—المسيطرون على الجيش الشعبى لتحرير السودان—بالقيم العسكرية.

كان لإعلان جوبا أثر كبير على توازن القوى فى الحركة/الجيش الشعبى لتحرير السودان وعلى الرغم من أن تأكيد سالفا على الوحدة كان يعنى عدم تحييد أى من خصومه تماماً، تقلصت سلطة الجارنجيين بشكل ملحوظ وظهرت قيادة جديدة تربط بين سالفا وباولينو. ومن حيث العرقية تضمنت إعادة التقويم هذه تحولا فى السلطة من البوردنكا التى كان جارانج ينتمى إليها إلى تحالف الدنكا التى ينتمى إليها سالفا فى شمال بحر الغزال والنوير التى ينتمى إليها باولينو فى غرب أعالي النيل. وقد أضاف تعيين د/ ريك مشار—وهو من نوير غرب أعالي النيل— نائبا لرئيس حكومة جنوب السودان وكبير المسؤولين العمليتين— وزنا إلى هذا التحول. ولم يسعف الفهم العديد فى الحركة/الجيش الشعبى لتحرير السودان والمجتمع الدولى أن يدركوا هذا التحول فى السلطة، إلا أن هذه الدراسة ستوضح أن له تداعيات هائلة على كل من الحركة/الجيش الشعبى

لتحرير السودان والنظام الأمنى فى الجنوب.

فى حين تبعت غالبية قوات دفاع جنوب السودان باولينو فى الانضمام إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان، ظلت كتلة كبيرة خارج هذا التحالف. ومع وجود قواعد لها بين النوير فى وسط أعالي النيل وغربها (جابريل تانج- جينيا وتوماس مابوير) تواصل المورلى (إسماعيل كوني) والفريت من غرب بحر الغزال (توم النور)- وهى قوات الرديف- تلقى الدعم من القوات المسلحة السودانية فى خرق لاتفاق السلام الشامل. وقد اعترف عبد الرحيم وزير دفاع حكومة الوحدة الوطنية- فعلا بهذا عندما أعلن فى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦- بعد حوالى ١١ شهرا من الموعد الذى كان من المتوقع فيه على حل الجماعات المسلحة الأخرى- أنه كان يمكنهم الاختيار بين الانضمام إلى القوات المسلحة السودانية أو الانتقال إلى الشمال (Sudan Tribune، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦).

لقد أجبر عبد الرحمن على إلقاء بيانه بعد اندلاع القتال فى ملكال فى تشرين الثانى/ نوفمبر والذى قتل فيه حوالى ١٥٠ شخصا. وكان للقتال ثلاث تداعيات هامة. أولا: تمكن الجيش الشعبى لتحرير السودان من هزيمة الميليشيات وأجلت القوات المسلحة السودانية جابريل تانج- جينيا وتوماس مابوير إلى الخرطوم. ثانيا: لم يتمكن الجيش الشعبى لتحرير السودان من سحق الميليشيات بقوة بل أيضا تغلب على حامية القوات المسلحة السودانية فى دقائق معدودة حيث قتل عدد من كبار الضباط. ثالثا: كان «الجيش الشعبى لتحرير السودان» الذى أثبت نجاحه فى مالكا مكوونا بالكامل تقريبا من وحدات سابقة فى قوات دفاع جنوب السودان تدين بالولاء لـ«باولينو» وتقاتل تحت قيادته وقد اقتصر دور قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان التقليدية على المساندة. وقد نشط باولينو لواء قوامه ٧٥٠ فردا من قوات العميد «يين دينج» المتنقلة فى منطقة «تل دوليب» لتنفيذ الهجوم.^{١٠} ويذكر أن هذا اللواء قد شكله «بينسون كوانى» وهو من قدامى المحاربين، إلا أنه ظل بلا قيادة طوال العام الماضى بسبب مرضه (Young, 2006، صفحة ٣٢).

ذكر سكان ملكال ومسئول الأمم المتحدة أن هناك شكنا بسيطا فى أن وحدات قوات دفاع جنوب السودان قد قامت بسهولة بقتل جميع أفراد القوات المسلحة السودانية وأفراد الميليشيات أو مطاردتها خارج المدينة، بيد أن باولينو ذكر أن هذا لم يجر لضمان استمرار التزام الحركة/الجيش الشعبى لتحرير السودان باتفاق السلام الشامل.^{١١} ومع هذا ذكر مصدر رفيع المستوى فى حكومة جنوب السودان أن الأمم المتحدة قد تملكها الغضب لما اعتبرته موقفا عدوانيا من قبل الجيش الشعبى لتحرير السودان فى ملكال وللتهديد الذى مثله على اتفاق السلام الشامل.^{١١}

وفى عرض قوى آخر، كانت وحدات قوات دفاع جنوب السودان السابقة هى من قمعت مظاهرة عنيفة نظمها فى جوبا جنود الوحدة المتكاملة المشتركة بالجيش الشعبى لتحرير السودان الذين تملكهم الغضب من التأخر فى صرف رواتبهم. وفى هذه الحالة، عبأ باولينو حوالى ٢٠٠٠ من

القوات المتمركزة بالقرب من مطار جوبا فضلا عن بعض من حرسه الخاص.^{١٢} وقد قوض دور قوات دفاع جنوب السودان فى تسوية الحادثين الاتهامات بأن مقاتليها لم يتمتعوا بالولاء ولا الحرفية. كما أظهر فعالية قيادة باولينو (ووضع عددا من مؤيدى جارنج فى موقف مهين يعتمدون فى الأمن فيه على مجموعة خطوا من قدرها لسنوات عديدة).

إن تداعيات إعلان جوبا مازالت ماثلة. فما زال هناك عدد من قادة قوات دفاع جنوب السودان وجنودها الرديف فى الميدان، إلا أن هناك سببا للاعتقاد بأن أداء قوات باولينو الحاسم فى ملكال وجوبا والدليل على أن باولينو هو بالفعل القائد الأعلى للجيش الشعبى لتحرير السودان سوف تشجع بعض المعارضين على الانشقاق. وفى أوائل كانون الثانى/يناير أدمج آخر فلول قوة الدفاع الاستوائية بقيادة جون بيلجيم فى الجيش الشعبى لتحرير السودان.^{١٣} وذكرت الأمم المتحدة فى نفس الشهر أن عددا غير محدد من ميليشيا اتوم النور من «الفرتيت» قد انشقوا وانضموا إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان فى «واو».^{١٤} وأفاد د/جيمس تاديوى- من قوات دفاع جنوب السودان وعين فى حكومة غرب بحر الغزال والذى شارك فى الانتصار على قوات النور- أن ١٢٠٠ فرد انشقوا فى واو و ٢٠٠٠ آخرين فى راجا.^{١٥} وقال د/جيمس إنه بعيدا عن ٣٠٠ من قوات النور فى الوحدة المتكاملة المشتركة ليس له مؤيدين فى الواقع بقوا فى منطقة واو- وقد تأكد هذا لاحقا خلال زيارة إلى واو.

كما أن عدد المقاتلين فى قوات دفاع جنوب السودان المنحازة للقوات المسلحة السودانية فى انخفاض حاد. وتتراوح قوات الفانجاك التابعة لجابريل تانج- جينيا بين ٣٢٠ حسب تقدير الجيش الشعبى لتحرير السودان^{١٦} و ٣٠٠ حسب تقدير المستشار الأمنى لحكومة ولاية أعالي النيل^{١٧} و ١٥٠ حسب تقدير أحد مراقبى الأمم المتحدة.^{١٨} وقال العميد ماريال أن ٥٢ فقط من مقاتلى المورل فى قوات دفاع جنوب السودان هم من بقوا بينما قتل الآخرون فى والاضطرابات التى شهدتها ملكال. وذكر أيضا أن قوة ناصر التابعة لجوردون كونج قد انخفضت فى شباط / فبراير إلى ٤٨ معظمهم من كبار السن وأن عددا من مقاتليه فى ادار قد انشقوا وانضموا إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان فى جالهاك فى شمال أعالي النيل. وفى أوائل آيار/مايو شهد اللواء جاروث جاركوث- مفوض السويباط- احتفالا فى كيتيبك- مسقط رأس جوردون والعاصمة غير الرسمية التى شهدت انشقاق بقية قوته وانضمامها إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان.^{١٩} كما تواترت الأنباء عن أن أقل من ٤٠٠ من ميليشيات قوات دفاع جنوب السودان ظلوا فى ملكال وأنه إذا أوفى وزير الدفاع عبد الرحيم بوعده فسيعيدوا جميعا.^{٢٠} فى الوقت الذى يمكن أن توجد فيه مجموعات صغيرة فى مواقع أخرى وأن بعضهم قد اندمج تماما مع القوات المسلحة السودانية، مازال التقدير الأقل لعدد أفراد ميليشيا قوات دفاع جنوب السودان البالغ ١٠ آلاف فرد يبدو مرتفعا للغاية. وأيا كان الوضع،

أزاحت قوات دفاع جنوب السودان المنحازة للقوات المسلحة السودانية كتهديد رئيسي للأمن في الجنوب.

دمج قوات دفاع جنوب السودان ومسألة الخلافة

إن هذا التطور الإيجابي في قطاع الأمن في الجنوب يقوضه التباطؤ في إدماج قوات دفاع جنوب السودان في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وكان للفشل - الذي من الواضح أنه تم التغلب عليه بإعلان ١٩ حزيران/يونيو - عدد من الأسباب. ففي الأيام الأولى بعد إعلان جوبا، قبل الإدراك الكامل لتداعيات تحول السلطة - كانت هناك مقاومة مفتوحة للاندماج الكامل من قبل القيادة العليا في الجيش الشعبي لتحرير السودان التابعة لجانج وحلفائها السياسيين بقيادة مجموعة تلتف حول ريبكا جانج. وقد ضعفت هذه المقاومة إلا أنها لم يقض عليها.

يتمثل مجال آخر من مجالات التوتر في انعدام ثقة الجارانجيين في ريك ماسار الذي كانت سلطته محدودة في حياة جانج. وتمشيا مع طريقته المختلفة في القيادة، سمح سالفا لأتباعه بمساحة كبيرة للمبادرة وهو ما اغتنمه ريك لأقصى حد. وعلى الرغم من مخاوف الدنكا من سلطة النوير لا يوجد دليل قوى على مؤامرة عرقية يحيكها ريك وباولينو للهيمنة على حكومة جنوب السودان، أيا كانت شكوك بعض مسؤولي الأمم المتحدة.^{٢١} قد يكون لريك طموحات في أن يصبح رئيسا لجنوب مستقل وتردد كثيرا أنه استغل وساطته بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة لإقامة منطقة نفوذ له في الولاية الاستوائية. إلا أنه طالما بقيت النزعة القبلية حية فالأمر ليس «ميكانيكيا» تماما، حسبما ذكر أحد وزراء حكومة جنوب السودان.^{٢٢} فعلى سبيل المثال، يعتقد أن باولينو - وهو من النوير - يدين بالولاء التام لسالفا - وهو من الدنكا. ومن جانبهم فشل الجارانجيين في تقديم قائد جدير بالثقة في حين ينظر إلى ريبكا ببعض الشك. يتمثل جزء من الإرث الذي خلفه جانج في جيش شعبي لتحرير السودان يفتقر إلى النظام وهو في حاجة ماسة إلى الإصلاح وقوات دفاع جنوب السودان كانت حتى وقت قريب امتدادا للقوات المسلحة السودانية تربطهما علاقات ولاء لباولينو. وفي الحقيقة، يعد افتقارهما إلى المؤسسية وهياكل القيادة وتسلسل القيادة المقبول إحدى السمات المميزة لهاتين الجماعتين المسلحتين. ففي حين اعترض جانج على تكوين جيش محترف لأن هذا كان من شأنه الحد من سلطته. منع باولينو من بناء مثل هذا الكيان لأنه نظر إليه كتهديد للقوات المسلحة السودانية. ونتيجة لهذا، سيعتمد الاندماج الفعال لقوات دفاع جنوب السودان في الجيش الشعبي لتحرير السودان على إجراء إصلاحات كبرى. لهذا فإن ما يعتقد أنه مشكلة عسكرية ما هو إلا مشكلة سياسية بشكل أكبر تتعلق بقيادة الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان وتوجيهه.

وفى سياق متصل، تطالب جمعية حكومة جنوب السودان بمزيد من المحاسبة فيما يتعلق بمخصصات الدفاع التى تستنفد أكثر من ثلث إجمالى ميزانية الحكومة البالغة ١,٥٣ مليار دولار أمريكى (الجمعية التشريعية لجنوب السودان، ٢٠٠٧) ويشكو كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان ونواب المعارضة فى البرلمان من عجز الجيش الشعبى لتحرير السودان عن إخبارهم بعد جنوده، إذ تجاوزنا عن تقديم طلب موازنة ذات بنود وذلك لافتقاره إلى التنظيم^{٢٣}. وجرى فى معظم عام ٢٠٠٦ قيد الأفراد المنضمين إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان عبر جنوب السودان وكان من المنتظر إتمامه فى أوائل عام ٢٠٠٧^{٢٤}، بيد أن أحد مسئولى الأمم المتحدة المتعاملين مع هذا البرنامج ذكر أن النتائج جاءت عشوائية وأنه من غير المنتظر الخروج برقم دقيق^{٢٥}.

ومما له أهمية أيضا كانت مسألة اندماج كبار قيادات قوات دفاع جنوب السودان فى الجيش الشعبى لتحرير السودان. فهذا الاندماج يمثل تهديدا لهيمنة الجارنجيين، كما أنه سيلقى مقاومة فى بعض الأماكن بسبب العداء المتأصل للنوير وغيرهم من الأعداء السابقين. ويرجع تأخر الاندماج إلى خفض الرتب الذى نتج عن سياسة القوات المسلحة السودانية المتمثلة فى سرعة الترقيات لشراء ولاء قادة قوات دفاع جنوب السودان والاستياء الذى سيثيره دمجه بين مقاتلى الجيش الشعبى لتحرير السودان أصحاب الولاء الحقيقى ذوى الخبرة المماثلة، إن لم تكن الأكبر^{٢٦}. وعلى جانب قوات دفاع جنوب السودان جاءت النظرة إلى المشكلة من منظور معاكس: إذ كيف يمكن دمج ضباط - بعضهم من الأميين وأقل خبرة من نظراتهم فى الجيش الشعبى لتحرير السودان؟ وقد اعترى باولينو القلق من أن برنامج الاندماج قد يثير الاستياء إذ لم يتم التعامل معه بحذر^{٢٧}. ويستعد ضباط قوات دفاع جنوب السودان السابقون - والذين ولم يحصل بعضهم على رواتبهم بعد - مقتنعين أنهم سيتولون مناصب عليا عندما تنفذ عملية الاندماج بفاعلية: إلا أن آخرين أقل يقينا منهم^{٢٨}.

كما أصبح عدم إقدام سالفا على تعيين وزير للدفاع قضية فى إطار الصراع الأوسع على السلطة. ويشغل سالفا حاليا منصب وزير الدفاع فعليا ومع عدم وجود وزارة للدفاع تحول الأموال عبر إدارة الشؤون الداخلية بالجيش الشعبى لتحرير السودان. ومن شأن تعيين وزير دفاع دائم تيسير الإدارة وتقديم مسئول حكومى مناسب للحضور أمام الجمعية والرد على الاستجابات المتعلقة بالموازنة. إلا أن مثل هذا التعيين قد يجعل التوترات المستعرة بين الجارنجيين وأنصار سالفا تطفو على السطح حيث سيكون من الصعب إيجاد شخص لم يميل إلى إحدى الجماعتين والذى مازال يمكنه الاعتماد على الجيش. ويعود جزء من سبب درجة الاستقرار الحالية إلى حقيقة أن باولينو يتعامل مباشرة ودون وسيط مع سالفا. وقد يعقد تعيين وزير للدفاع - حتى وإن كان متعاطفا مع محور باولينو - سالفا - هذه العلاقة الحساسة. ولهذا السبب حث عضو واحد على الأقل فى البرلمان ومقرب من باولينو سالفا على ترك المنصب شاغرا ومواصلة التعامل مع الجمعية بنفسه^{٢٩}.

تمثل حقيقة أن الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات دفاع جنوب السودان يحصلان على الطعام من مصادر مختلفة نقطة أخرى للنزاع، كما تتضح في المشادة الكلامية في منتصف نيسان/ أبريل في ميناء جوبا حول حمولة مركب بضائع من الإمدادات الغذائية. وفي تلك الحادثة، استولى العقيد جون مالوك من قوات دفاع جنوب السودان بالقوة على الإمدادات الغذائية الأمر الذي ألقى أويأى دينج القبض عليه بعده. ولم يفرج عنه إلا بعد تدخل سالف المباش، الذي أمر بتوزيع المواد الغذائية على قوات دفاع جنوب السودان^{٢٠}. وقع هذا الحادث، في وقت سافر فيه بولينو إلى جنوب أفريقيا لأسباب صحية. وأدى ضعف حالته الصحية إلى مخاوف بشأن هشاشة علاقة قوات دفاع جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، مع الأخذ في الاعتبار بطء برنامج الاندماج، وفي الواقع، من غير الواضح من المناقشات مع كبار ضباط قوات دفاع جنوب السودان الذين قد خلفوا باولينو في حال وفاته.^{٢١} أما نائبه سلطان عبد الباقي فهو في أواخر الثمانينيات من العمر ومن غير المحتمل ترشيحه لخلافته. وقد لعب سيمون جاد ويتش وبيتر جيديت دورا كبيرا في القضاء على النزاع على توزيع الطعام في جوبا بيد أنه لا يعتقد أن أى منهما قادر على تولي القيادة. وهذا ما يعطى الفرصة لـ «طيب جالوك» كمرشح أول إلا أنه من غير الأكيد أن يحصل على دعم القاعدة الأوسع من ضباط الصف والجنود في قوات دفاع جنوب السودان، أو ما إذا كان يمكنه بناء علاقة مع سالفًا من نوعية تلك العلاقة التي حققها باولينو. وكما هو الحال مع الجيش الشعبي لتحرير السودان، يديم افتقار قوات دفاع جنوب السودان إلى مؤسسات قوية الاعتماد على أفراد أقوياء للإبقاء على تماسكها.

وعلى الرغم من أن الآثار الكاملة لإعلان جوبا لم تستشعر بعد، حقق الإعلان نجاحا كبيرا في نزع فتيل تهديد داخلي كبير لعملية السلام. كما دمجت أدوار سالفًا وباولينو في عهد ما بعد جارنج وعززت قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان وأفراده ما يفترض أنها مواجهة وشيكة مع القوات المسلحة السودانية على الحدود بين الشمال والجنوب.

نزع سلاح الـ «لو نوير»

بينما حد إعلان جوبا من التهديد الذي مثلته الجماعات المسلحة الأخرى توجد مشكلات أمنية أخرى في جنوب السودان. لقد روع جيش الرب للمقاومة الولاية الاستوائية لسنوات عديدة وحاولت حكومة جنوب السودان مواجهة هذا الأمر برعاية وساطة سلام بين حكومة أوغندا وقيادة جيش الرب للمقاومة في جوبا.^{٢٢} ولم تسفر الوساطة عن الكثير حتى الآن، إلا أنها حظيت بمزيد من الدعم الدولي في نيسان/ أبريل ٢٠٠٧. كما أن عدد المدنيين الذين يحملون السلاح ونزعتهم لتوجيهه إلى بعضهم البعض أو أن تمثل تهديدا للسلطة المعنية يعد مشكلة أمنية كبرى أخرى تواجه الجيش

الشعبى لتحرير السودان، وهى مشكلة أدت إلى البرنامج المعقد لنزع السلاح فى عام ٢٠٠٦. لقد تجسد عدد من العناصر فى القرار. فقد أكد خطاب الجيش الشعبى لتحرير السودان « إن أهلنا يقتل بعضهم بعضا» لتبرير نزع السلاح. ويشير هذا بقوة إلى الصراع بين الـ «لو نوير» وجيرانهم خلال هجرتهم السنوية فى موسم الجفاف كما شمل أيضا القتال العشائرى بين الدنكا فى منطقة البحيرات ومناطق رعى الماشية التابعة للـ «مورلى» وغيرها من الصراعات المحلية.

ثانيا، ولأن الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان لم تحقق نصرا عسكريا على أعدائها وإنما أمنت اتفاق سلام صاغه المجتمع الدولى فقد كانت بحاجة إلى التأكيد على هيمنتها على الجنوب. وقد تحقق هذا بإجبار الحلفاء والأعداء على قبول أن الجيش الشعبى لتحرير السودان له وحده الحق فى حمل السلاح.

ثالثا، كانت الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان قلقة بشأن العلاقة بين القوات المسلحة السودانية وعدد من الجماعات المسلحة فى الجنوب. وفى هذا السياق، رأى الجيش الشعبى لتحرير السودان فى هذه الجماعات تهديدا يجب القضاء عليه، وكقوة ذات سيادة فإن له سلطة مواجهة أى جماعة تحمل السلاح. إن نزع سلاح السكان المدنيين الكامل فى منطقة شناعة مثل جنوب السودان يعد هدفا على المدى الطويل جدا فى أحسن الأحوال. أما على المدى القصير، كان موضع القلق الرئيسى فى القضاء على الجماعات المسلحة الأخرى التى كانت سببا فى أن إعلان جوبا عد إجراء ضروريا مبكرا.

ومن المحتمل أن ترى عناصر فى الجيش الشعبى لتحرير السودان فى نزع سلاح المدنيين وسيلة لتقويض قوات دفاع جنوب السودان وحلفائها المدنيين أو «لضرب النوير وقوات دفاع جنوب السودان»^{٣٣} كما قال أحد أعضاء البرلمان. كما أن تلك المجموعة فى الجيش الشعبى لتحرير السودان والتى ترغب فى استغلال نزع السلاح لتقويض قوات دفاع جنوب السودان المنضمة إلى الجيش الشعبى تعارض إعلان جوبا (لأن من شأنه إحداث تحول غير مرغوب فيه فى السلطة) وترغب فى ضرب النوير الذين يحملونهم مسئولية مذبحه للدنكا وقعت فى منطقة «بو» فى عام ١٩٩١.

لقد ركز الجيش الشعبى لتحرير السودان جهوده على الـ «لو نوير» وجماعات أخرى فى وسط أعالي النيل بسبب العنف الذى يرتبط تقليديا بهجرة الماشية فى موسم الجفاف. وقد نفذت عملية نزع سلاح الجيش الوطنى لتحرير السودان بواسطة قوة مختلطة قوامها ٣٠٠٠ جندي تحت قيادة بيتر بول كونج- وهو من النوير- والتى وصلت إلى ولاية جونجلى فى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ لبدء تلك العملية. وذكر أحد كبار ضباط الجيش الشعبى لتحرير السودان أنه على الرغم من أن جورج أثور كان ضابطا كبيرا فى أعالي النيل، فقد أقصاه بول كونج الذى كان على اتصال مباشر بالقيادة فى جوبا^{٣٤}.

فى البداية، وجد الجيش الشعبى لتحرير السودان نفسه يواجه « جيشاً أبيض» من شباب الـ« لو» المدججين بالسلاح جاءوا من مناطق رعى الماشية والذين تلقوا تسليحهم فى الأصل من داريك ماتشار بعد انشقاقه عن الحركة / الجيش الشعبى لتحرير السودان فى أوائل التسعينيات.^{٣٥} واعترض مربو الماشية من الـ«لو» على تسليم أسلحتهم متذرعين بأنهم بحاجة إليها لحماية قطعانهم من المورلى وأنه ينبغى على الجيش الشعبى لتحرير السودان نزع سلاح المورلى أولاً أو بالتزامن. ورفض الجيش الشعبى لتحرير السودان هذا مما أعد المسرح للهجمات التى شنها الجيش الأبيض فى كانون الثانى/ يناير على الجيش الشعبى لتحرير السودان والتى قتل فيها مئات من مقاتلى الجيش^{٣٦}.

أدت تلك الكارثة إلى أن أصبحت قيادة الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان فى جوبا متصلة اتصالاً وثيقاً بالمسألة، على الرغم من أن اللجنة الأمنية التابعة لحكومة جنوب السودان سارعت بالفصل بين من طالبوا برد عنيف ومن طالبوا بضبط النفس^{٣٧}. وقد فضل سالفا ضبط النفس، إلا أنه لم يعارض المتشددين من الجيش الذين كانت لهم الغلبة^{٣٨}. ويبدو أن قيادة جوبا لم تسيطر تماماً على عملية سرعان ما خرجت عن نطاق السيطرة وأنها أخذت بقيادة مسلحة وحفنة من القادة يتزعمهم بول كونج.

شملت المعارك التى بدأت فى أواخر كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٦ عناصر من الجيش الأبيض وقوات توماس مابواير قائد قوات دفاع جنوب السودان (على الرغم من أن مابواير لم ينزل إلى ساحة القتال) وجزء من قوات دفاع جنوب السودان الموالية لـ«سيمون جاتويتش» تحت قيادة نائبه سيمون ويجانج - الذى انضم مؤخراً إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان- والذين قاتلوا جميعاً قوات بول كونج^{٣٩}. ووقعت المعارك الأولى عقب توقيع إعلان جوبا مباشرة ونتيجة لهذا أصبح وضع سيمون جاتويتش وسيمون ويجانج وغيرهما مسألة تخمين. وأظهر القتال أن الولاءات العرقية كانت أقوى من الارتباطات بالجيش الشعبى لتحرير السودان حيث حاربت وحدات الجيش بعضها البعض فى فوضى واضطراب. وقد نفى جاتويتش أن تكون قواته حاربت الجيش الشعبى لتحرير السودان قائلاً: « حيث إنهم الجيش الشعبى لتحرير السودان كيف لهم أن يقاتلوا الجيش الشعبى لتحرير السودان». ^{٤٠} على الرغم من هذا، فقد قاتل نائبه الجيش الشعبى لتحرير السودان - حتى وإن حارب بينما كان يرفع علم الجيش الشعبى لتحرير السودان^{٤١}.

كانت المساعدة من المخابرات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية للجيش الأبيض واضحة فى نيسان/ أبريل - أيار/ مايو ٢٠٠٦ عندما شوهدت طائرة مروحية بيضاء تصل مرارا إلى معسكر سيمون ويجانج بالقرب من يواى. وبسبب لونها، افترض مراقبو الجيش الشعبى لتحرير السودان أنها طائرة تابعة للأمم المتحدة، إلا أنه استنتج لاحقاً أن تلك المروحية ربما كانت تنقل إمدادات عسكرية من القوات المسلحة السودانية إلى قوات ويجانج، التى كانت تساند الجيش الأبيض

آنذاك.^{٤٢} وبينما لم تخطط المخابرات العسكرية الصراع، وربما حاولت انتهاز الموقف الذى كان يتكشف لدعم أولئك المعارضين للجيش الشعبى لتحرير السودان.

وفقا لما ذكره مسئولو الحركة الشعبية لتحرير السودان فى «موتوت» - وهى مركز القتال بين الجيش الأبيض والجيش الشعبى لتحرير السودان - وصل بول كونج إلى المنطقة فى ١٦ أيار / مايو لتنفيذ نزع السلاح، إلا أن الجيش الأبيض أوقفه مدعوما بقوات قادها سيمون ويجانج.^{٤٣} وبعد عدة مناوشات بسيطة وقعت مواجهة شاملة فى ١٨ أيار/ مايو فى منطقة تويك (وهى منطقة رعى) خارج موتوت وكارام ويواى والى قتل فيها ١١٣ من مقاتلى الجيش الأبيض فى حين لم يقتل من الإجندى واحد من الجيش الشعبى لتحرير السودان.^{٤٤} وقد أنهت هذه المواجهة الصراع. إلا أنه أثناء انسحابه حمل الجيش الأبيض معه بعضا من أسوأ ما نهبوه من الماشية وممتلكات المدنيين. وعند مطاردتهم للقوات المنسحبة، نهب الجيش الشعبى لتحرير السودان من قاموا بالنهب واحتفظ بكثير من الممتلكات المسروقة بالفعل.^{٤٥}

على الرغم من أن عناصر قوات جاتويتش لم تقاتل الجيش الشعبى لتحرير السودان ادعى أنه أصدر إليهم الأوامر للتحرك إلى الشمال إلى «تل دوليب» على صفوف نهر السوياط فى منطقة شيلوك على وجه الدقة لتجنب الصدام مع الجيش الشعبى لتحرير السودان. ويبدو أن قوات دفاع جنوب السودان التابعة لـ«جاتويتش» واصلت ادعاءها الولاء للجيش الشعبى لتحرير السودان بيد أنها تركت الميدان لأن بول كونج لم يقبلها. وعلى أية حال، لم ينضم أفراد من قوته والجيش الأبيض المتفكك إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان. وبدلا من مطاردة هذه القوات، عقد بول كونج اجتماعا للسلطات المحلية فى ٢٠ أيار/ مايو ليبدأ تنظيم عملية نزع السلاح.^{٤٦} وقد عبأ القادة المواطنين وأعطيت الأسلحة المسلمة من خلالهم إلى السلطات المحلية ومن ثم إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان. واستمرت هذه العملية لمدة شهرين أعلن بعدها أن عملية نزع السلاح كانت فعالة بنسبة ٩٩ بالمائة، على الرغم من أن ذلك يبدو مشكوكا فيه.

ووفقا لتقارير الأمم المتحدة ومصادر أخرى، فإن التقديرات تتباين، إلا أن ٤٠٠ جندى من الجيش الشعبى لتحرير السودان وحوالى ١٢٠٠ من مقاتلى الجيش الأبيض قد قتلوا فى أثناء حملة جونجلى لنزع السلاح. إلا أن مسئولين فى مقاطعة نايرول (التي تضم بعض القرى التى شهدت معظم القتال العنيف) قدروا إجمالى عدد القتلى بـ ٢١٤. وهناك تضارب بين مصادر الأمم المتحدة حول عدد القتلى المدنيين بين الـ «لو نوير» وذكر أحد المسئولين الذى تابع الصراع عن كثب أن مجموعة قليلة فقط من المدنيين قد لقوا مصرعهم.^{٤٧} وعلى الرغم من نهب الجيش الشعبى لتحرير السودان والجيش الأبيض أعدادا كبيرة من الماشية وحرقوا العديد من المزارع وكانت قرية كارم قد دمرت بالكامل لأنها كانت تعد مركزا للمقاومة.^{٤٨}

ورأى بول كونج وقيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان أن مربى الماشية المسلحين يمثلون تهديدا للنظام المدني وأن اللجوء إلى عمل عسكري هو وحده ما سيحل المشكلة. إلا أن آخرين رأوا أن الـ «لو نوير» لديهم شكاوى حقيقية مثل الحاجة إلى الأمن وأراضى الرعى ومحطات الري وأنه كان من الواجب التعامل مع هذه المخاوف قبل الشروع فى مثل تلك الحملة الوحشية. كما اعتقدوا أن السلطات المحلية كان يجب عليها المشاركة بشكل أكبر والإبقاء على الحوار مع الشباب الذين يحملون السلاح. ومما له دلالة أن اشتراك جميع كبار مسئولى قوات دفاع جنوب السودان - الذين انضموا إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان نتيجة لإعلان جوبا- فى هذا الموقف الأخير^{٤٩}، كما ذكروا أنه مع أخذ معرفتهم بالمنطقة فى الاعتبار، كان من الواجب التشاور معهم.

كما اتفق باولينو مع هذا التقييم وأكد أنه لم ينخرط لا فى تخطيط حملة نزع السلاح ولا تنفيذها. وفى الواقع كان باولينو فى نيسان/ أبريل منشغلا للغاية بحملة نزع السلاح فى لو حتى أنه ذكر لـ «أويبا دينج» أنه يريد أن يعود بول كونج إلى جوبا لتوضيح ما قام به من أعمال^{٥٠}. وقد نقل هذا الأمر إلى جورج أثور - قائد فرقة الجيش الشعبي لتحرير السودان لأعلى النيل- الذى حوله مباشرة إلى سالفبا بدلا من تمريره إلى بول كونج. وأوصى أثور بالسماح لـ«بول» بالبقاء فى الميدان لإتمام مهمته وقد وافق سالفبا على نصيحته^{٥١} وقد أوضح هذا معارضة بولينو للطريقة التى نفذت بها عملية نزع السلاح والمقاومة المستمرة لسلطته.

وينحى البعض باللائمة على الجارنجين - الذين مازلوا يسيطرون كثيرا على الجيش عن طريق أويبا دينج وبيور أجانج (نائب رئيس الأركان للعمليات) واللواء جيمس جاروث ماى (نائب رئيس الشئون اللوجيستية) واللواء جاروث سالفبا سافا ماثوك - لاستغلالهم الحملة ضد « اللو» لإضعاف قوات دفاع جنوب السودان والإبقاء على وضعهم المميز فى الجيش. إلا أنه لا يوجد دليل قوى على أن الحملة كانت مخططة كعملية انتقام للمذبحة التى ارتكبها النوير فى عام ١٩٩١ ضد «البوردنكا». وعلى الرغم من هذا، خلص تقرير موجز لبعثة الأمم المتحدة فى السودان إلى أن التوجه الحالى يهدد إعلان جوبا». وأضاف أنه أعطى «للمفسدين» الفرصة لإشعال الصراع بين الجيش الشعبى لتحرير السودان والسكان المحليين (التقرير الموجز لبعثة الأمم المتحدة، السودان، ٢٢ آيار/ مايو ٢٠٠٦). كما أفاد بوجود اتصالات بين عناصر لم تتأثر بهذا الأمر فى هذا المجتمع وقائدى قوات دفاع جنوب السودان جابريل تانج- جينيا وجودرون كونج. ومع هذا إذا كان الهدف من المعاملة الوحشية لـ «لو نوير» هو تثبيط جنود دفاع جنوب السودان عن الانضمام إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان أو تشجيعهم على الانشقاق، فإن هذا لم يفلح لأن بولينو لم ينسحب من الجيش الشعبى لتحرير السودان على الرغم من عدم موافقته على عملية نزع السلاح.

إن عملية نزع السلاح «الأهدأ» التى نفذت فيما بعد فى أكوبو - والتى أكدت على الحوار وبذلت

جهوداً أكبر لإشراك الشيوخ والقيادات الشابة - ربما كانت نتيجة لإدراك أن حملة لو نوير كانت عنيفة بدون داع وعزلت السكان المحليين. كما أنه كان من الممكن أن بولينو كان يمارس سلطة أكبر على الشئون العسكرية في منتصف عام ٢٠٠٦ وأنه كان في وضع يمكنه من منع تكرار كارثة جونجلي. وعلى أية حال، لم يكن من عملية نزع السلاح في جونجلي إلا أنها ألفت بظلالها على قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان وكل من ارتبط بالعملية.

ومن غير المتوقع أن تنتهي حملة الجيش الشعبي لتحرير السودان لنزع سلاح المدنيين قريباً. وتنفذ عمليات جديدة بين المورلي والبوردنكا والدنكا في ولاية البحيرات، وإن اتبعت فيها توجهات أقل قمعية. حتى أن هناك حديثاً عن مزيد من الحملات بين « اللو » في وسط أعالي النيل واكويو. وتجرى خطط على قدم وساق أيضاً لنزع سلاح الـ «توبوزا» وهناك حاجة إلى الاتفاق مع حكومة كينيا لنزع سلاح الـ «توركانا» المجاورة خلال نفس الإطار الزمني على الرغم من أن شيئاً لم ينجز حتى كتابة التقرير.^{٥٢} ومن شبه المؤكد أن نزع سلاح هذه القبائل سيتطلب نزع سلاح قبيلة «كاراماجونج» الأوغندية، الذين يتقاتلون معهم باستمرار على الماشية والعشب. وقد حاول البريطانيون نزع هذه القبائل نفسها منذ قرن مضى وبذلت محاولات عديدة منذ ذلك الحين، لهذا لا يمكن المبالغة في صعوبة المهمة. وبينما خطت هذه الحملات ظاهرياً لتقوية الجيش الشعبي لتحرير السودان لمنع القوات السودانية من خلق قضية عامة لدى من يشعرون بالاستياء، قد تزيد من العداء المحلي إذا لم تنفذ بأسلوب أكثر تقيداً وإنسانية. ومن الواضح أن نزع السلاح مازال تحت التنفيذ ومن غير المنتظر أن ينتهي قريباً.

ثانياً: احتمالات العودة إلى الصراع المسلح

يوجه الانتباه - مع قدر من الاستقرار الداخلي - إلى احتمال استئناف الصراع المسلح بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية، على الرغم من عدم وجود إجماع على هذا. وقد اعتبر معظم وزراء حكومة جنوب السودان ومسؤوليها وضباط الجيش والذين أجرت معهم لإعداد هذا التقرير - مثل هذا الصراع ممكناً ورأى العديد أنه لا يمكن تجنبه. ويظهر الأعضاء السابقون في قوات دفاع جنوب السودان - ذوو الارتباطات الوثيقة بالقوات المسلحة السودانية وحزب المؤتمر الوطني - أكثر ميلاً لتوقع مثل هذا الصراع، ومنهم قائدهم باولينو^{٥٢}. وكلما اقترب طرف من الحدود بين الشمال والجنوب ترددت هذه التوقعات. وذكر أحد كبار قادة الوحدة المتكاملة المشتركة التابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان في «ريكونا» - الواقعة على حدود الشمال - أنه يخشى اندلاع الحرب في أي وقت.^{٥٤} وتحدث حاكم ولاية الوحدة عن «خطر محتمل على الحدود (الشمالية الجنوبية) بسبب وجود الموارد»^{٥٥} في حين أفاد مفوض «ريكونا» بوضوح أنه «يمكن أن يصبح هناك الكثير من العنف حول ترسيم الحدود»^{٥٦} وتحدث أحد كبار مسؤولي القيادة العليا للجيش الشعبي لتحرير السودان عن الاحتمال القوي باندلاع «حرب اقتصادية» تؤدي إلى عنف على طول الحدود وتوقع أن السبب الوحيد لعدم حدوث هذا الأمر حتى الآن يرجع إلى تدهور وضع حكومة السودان في دارفور^{٥٧}.

يؤكد جميع مسؤولي حكومة جنوب السودان فعلياً أن الأمن في الجنوب - خاصة في أعالي النيل الكبرى - قد تحسن في أواخر ٢٠٠٦ بفضل إعلان جوبا إلا أن البعض يرى أن القوات المسلحة السودانية لم تتوقف عما تبذله من جهود لإثارة عدم الاستقرار. وقد لفت اللواء جيمس هوث الانتباه إلى الخطر الذي يفرضه تواجد ٥٠٠٠ جندي جنوبي ودارفوري تابعين للقوات المسلحة السودانية في جوبا وإلى الإمكانية الدائمة أن توجد المخابرات الحربية التابعة للقوات المسلحة السودانية قضية مشتركة مع بعض المدنيين المسلحين الكثيرين الذين لم ينزع سلاحهم بعد.^{٥٨} وفي الولاية الاستوائية الشرقية ترددت أنباء عن أن إحدى ميليشيات بويبا تحصل على إمدادات عبر الوحدة المتكاملة المشتركة التابعة للقوات المسلحة السودانية وتتلقى توجيهات من موريين كاوندا، وزير الرفاهة الاجتماعية - من حزب المؤتمر - في حكومة الولاية.^{٥٩} أما الجماعات المسلحة الأخرى التي لم تنضم لا إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان ولا إلى القوات السودانية أو لم تنزع سلاحها بموجب بنود اتفاق السلام الشامل تضم وحدات من قوات الفريتيت التابعة لـ «أتوم النور» في منطقة

راجا وأفرادا من جماعات يدعمها توماس مابواير وجابريل تانج- جينيا وجوردون كونج. وعلى الرغم من هذا، لا يخالف وجود هذه الجماعات المستمر الاستنتاج الأوسع أن الأمن قد تحسن وأن قدرة القوات المسلحة على زيادة عدم الأمن قد تقلصت بشكل ملحوظ في أواخر عام ٢٠٠٦.

ترسيم الحدود و « مسألة أبيي »

إن فشل عملية السلام في بناء الثقة بين الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني هو السبب الرئيسي للمخاوف من إمكانية اندلاع الحرب على طول الحدود بين الشمال والجنوب. وقد نما انعدام الثقة الاعتقاد السائد أن الحكومة السودانية غير ملتزمة باتفاق السلام الشامل، خاصة إذا أدى الاستفتاء على تقرير المصير إلى أن تختار الغالبية العظمى الاستقلال. وقد تأكد هذا الموقف بقوة على لسان عدة أعضاء من فريق الحركة الشعبية لتحرير السودان الذي تفاوض حول اتفاق السلام الشامل.^{٦٠}

كما يسود الاعتقاد في الجنوب أن موقف حزب المؤتمر الوطني تجاه استقلال الجنوب لا يستند إلى النزعة الوطنية أو المخاوف بشأن سلامة الأراضي السودانية وإنما إلى مخاوف من عدم قدرة حكومة السودان على الوصول إلى حقول النفط في المنقطة. والذي يقع أهمها على الحدود بين الشمال والجنوب. وفي ولاية الوحدة الغنية بالنفط، يتحدث المسؤولون دوماً عن احتمال تفجر «صراعات على أساس الموارد» على طول الحدود.

وهناك سبب آخر للتلتبؤ بصراع حدودي وشيك وهو رفض حزب المؤتمر الوطني قبول رسم «لجنة حدود أبيي» الحد بين جنوب كردوفان وبحر الغزال.^{٦١} ويذكر أن حكومات الشمال طالما تحالفت مع «عرب المسيرية» في هذه المنطقة والذين ستقع بعض أراضيهم في الجنوب تحت حكم «لجنة أبيي». ومع هذا، فمما له أهمية كبرى أن «أبيي» تتحول بسرعة إلى مركز رئيسي لإنتاج البترول. وبينما قصد بحكم «لجنة حدود أبيي» إقامة الحدود العرقية لـ «نجوك دينكا» والمسيرية تمثلت إحدى التعقيدات الرئيسية في هذا الأمر في حقول نفط «هيجليج» التي يدعى الكثيرون أنها تقع داخل ولاية الوحدة قد حدد موقعها فعلياً في أبيي.^{٦٢}

وقد أشار البروفيسر دوجلاس جونسون - رئيس «لجنة حدود أبيي» إلى نفس النقطة قائلاً: «إذا كانت القضية هي فقط حماية حق المسيرية في الوصول إلى الماء والمرعى فلن يوجد ما يعوق تنفيذ (لجنة حدود أبيي). إن حقوقهم مصانة. فالقضية الحقيقية هي «النفط» (جرتونج نيوز، ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٧). وبموجب بنود اتفاق السلام الشامل، وتزامناً مع إجراء الاستفتاء على تقرير المصير، يجب أن يصوت سكان أبيي على ما إذا كانوا يرغبون في الانضمام إلى الكيانات السودانية الشمالية أو الجنوبية وسيعتمد هذا التصويت على نجاح عملية ترسيم الحدود. وقد أصبحت «قضية

آبىي» قضية مركزية للغاية لمصير اتفاق السلام الشامل حتى أن روجر ووترز- وهو مسئول حكومى أمريكى سابق له خبرة لسنوات عديدة فى السودان - قال إن استئناف الحرب بين الجيش الشعبى لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية سيكون على هذه القضية (وينترز، ٢٠٠٧).

إن التوترات الحدودية ليست متوقعة فى آبىي وحدها. فمن المتوقع أن يصبح جميع الحد الفاصل بين الشمال والجنوب لب الخلاف بين حكومة جنوب السودان وحكومة السودان.^{٦٣} ويؤكد مسئولو « لجنة أراضى الجنوب» - المسؤولة عن ترسيم الحدود - أنه «أيما وجدت الأصول الاقتصادية يمكن أن تظهر المشكلات (فى ترسيم الحدود)». ^{٦٤} ويتوقع هؤلاء المسئولون مشكلات فى المناطق المنتجة للنفط فى ولاية الجنوب فى كل من هيجليج وكارسانا وكالبك؛ وفى حفرة بالقرب من راجا فى غرب بحر الغزال حيث تواترت الأبناء حول وجود مخزونات من النحاس واليورانيوم وفى ووداكونا شمالي رينك وبالقرب من حقول نفط آدار؛ وفى كاكا شمال ميلوت وهى مركز لإنتاج الصمغ العربى ومناطق إنتاج الذرة فى جنوب النيل الأزرق.

وعلى الرغم من هذه التنبؤات المنذرة بكارثة فى هذه المناطق، نجد التمركز العسكرى مختلطا فالقوات المسلحة السودانية تتواجد وحدها فى هيجليج وكالبك ، بينما تتواجد القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان (معظم وحدات باولينو ماتيبب) فى منطقة كارسانا.^{٦٥} وذكر أحد لواءات الجيش الشعبى لتحرير السودان أنه «سيكون هناك قتال فى كارسانا» لأنه مع انضمام قوات باولينو للجيش الشعبى لتحرير السودان تؤكد القوات المسلحة السودانية على وجوب عودة المنطقة إليها. ^{٦٦} ويعترف مسئولو الجيش الشعبى لتحرير السودان بموقفهم الضعيف بوجه عام فيما يتعلق بحقول النفط إلا أنهم يؤكدون أن قواتهم على مقربة بما يكفى لتأمين هذه الحقول فى حالة تفجر الصراع.^{٦٧}

لقد لفت سالف الانتباه فى كلمته فى ذكرى توقيع اتفاق السلام الشامل إلى حقول النفط غرب أعالي النيل وشرقه والتي قال إنها تصبح تربة خصبة للمواجهة بين القوات المسلحة السودانية وميليشياتها التى تحارب بالوكالة وقوات الجيش الشعبى لتحرير السودان (سودان تريبيون ١٠ كانون الثانى / يناير ٢٠٠٧). وقد أطلق أحد مسئولى الجيش الشعبى لتحرير السودان فى ملكال ادعاء مماثلا بشأن إحلال الشرطة الخاصة محل حاميات القوات المسلحة السودانية فى منطقتى بالويتش وآدار لإنتاج البترول.^{٦٨} وهناك تقارير مماثلة من آبىي وبنيتيو. وقد تواترت الأنباء عن تواجد هذه الوحدات من شرطة النفط - أو من البترول - فى ديفرا وحقول النفط الأخرى فى آبىي.^{٦٩} ويزعم مسئولو الجيش الشعبى لتحرير السودان فى بينتيو أن شرطة البترول جندوا من بين «قوات المخبرات» و قد تلقوا تدريباً راقياً وسلحوا بأسلحة ثقيلة.^{٧٠} ومن ثم يمثل تواجدهم مؤشراً آخر على التوترات المحتملة.

التطورات العسكرية على الحدود بين الشمال والجنوب

مما يثير مزيداً من القلق أن كلا من الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية يعززون مواقعهم في المناطق الحدودية، على الرغم من أن الصورة ليست واضحة تماماً. وقد أفاد مسؤولو الأمم المتحدة في أبيي بوجود زيادة غير محددة في أعداد اللواء ٣١، إلا أن القوات المسلحة السودانية ردت بالقول إن هذه الزيادة جاءت لأغراض «التحقق وإعادة التنظيم» لأن أجزاء من اللواء قيل أنها تعود إلى أبيي بعد الخدمة في دارفور^{٧١}.

لقد ظهرت منطقة رينك في شمالي أعالي النيل أيضاً كمنطقة صراع محتمل مع تعزيز الجانبين مواقعهما في العام الماضي. ورينك قريبة من الحدود بين الشمال والجنوب وتحتل موقعا استراتيجيا بالنسبة لحقول نفط ميلوت وآدار وهي نقطة انطلاق لسد الروصيرص على النيل الأزرق. وقد عبر مستشار أمن أعالي النيل عن قلقه من أن منطقة رينك ذات أهمية في تحديد الحدود بين ولايته والنيل الأزرق^{٧٢}.

وبينما كانت حامية القوات المسلحة السودانية في رينك في طريقها للانسحاب، ذكر العميد ماريال من الوحدة المتكاملة المشتركة بالجيش الشعبي لتحرير السودان أن هذا الأمر قد أعلن عنه مرارا طوال العام الماضي دون أي بادرة تحرك^{٧٣}. فعلى العكس، أكد أن أعداد القوات قد ازدادت وأن هناك دبابات تحركت مؤخرا إلى المنطقة. وفي غضون ذلك، أفاد قائد قوات الدفاع الشعبي في رينك أنه يجري نزع سلاح مقاتليه^{٧٤} وأعرب مسؤولو الحكومة المحلية عن شكوكهم في الأمر على الرغم من هذا وارتابوا في زعمه أن لقوات الدفاع الشعبي ٢٠٠٠ مقاتل فقط من المنطقة^{٧٥}. وفي تلك الأثناء، اعترفت القوات المسلحة السودانية بأنها سلحت أعدادا كبيرة من البدو وأن نزع سلاحهم سيكون في غاية الصعوبة^{٧٦}.

وفي أواخر عام ٢٠٠٦، أنشأت القوات المسلحة السودانية حامية جديدة في واداكونا- على بعد عدة كيلومترات إلى الشمال من رينك على الضفة الغربية من النيل وأيضا - وفقا لما ذكرته الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان- في جنوب الحدود بين الشمال والجنوب^{٧٧}. وحسب مصادر القوات المسلحة السودانية، كان السبب وراء هذه الحامية الجديدة هو الحاجة إلى تنظيم حركة أفراد قبيلة المسيرية الذين يعبرون المنطقة في أثناء موسم الجفاف. ومن ثم يفترض إغلاق الحامية بحلول فصل الشتاء عندما يعود البدو إلى أراضيهم، في الجنوب. ومع هذا، مما لا يخفى أن القوات المسلحة السودانية دأبت لعقود على تسليح قبيلة المسيرية لقتال الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومن جانبه، حرك الجيش الشعبي لتحرير السودان فرقة مدرعة ثقيلة من هاميشكوريب في شرق السودان إلى جيلهاك على بعد ٢٠ كيلومترا إلى جنوب رينك وذلك في نيسان/ أبريل ٢٠٠٦.

وبعيدا في الجنوب في أعالي النيل وعلى حدود كردوفان الجنوبية تقع جزيرة كاكا الغنية بالموارد

على بعد ٢٠ كيلومترا جنوب ميلوت. طالما كانت هذه الجزيرة فى نزاعات حيث تنافست جماعات مختلفة على السيطرة على تجارة الصمغ العربى والفحم النباتى المربحة.^{٧٨} كما استخدمت كميناء لكردوفان إبان الحقبة الاستعمارية. ويعتبر معظم المراقبين الحد بين جنوب كردوفان وأعالى النيل جزءا لا ينفصل عن النزاع الحدودى على ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب. ونتيجة لهذا ستؤثر السيطرة على جزيرة كاكا خط الحد المستقبلى فى المنطقة. وقد احتلت مجموعة من جنوب كردوفان - مؤلفة من البقارة مدعومة من القوات المسلحة السودانية- منذ وقت مضى. وتواترت الأنباء مؤخرا أن اثنين من الشيلوك من أتباع حسن الترابى - أحدهما الأمير موسى - وقعا اتفاقا فى أوائل التسعينيات تنازلا فيه عن المنطقة لجنوب كردوفان.^{٧٩} وعلى الرغم من أنه ليس لهم سلطة لعمل هذا التنازل، يمكن أن يوفر هذا «الاتفاق» أساسا للمطالبات على الحدود. وفى جميع الأحوال، تحسن الأمن فى المنطقة بنشر فرقة تابعة للجيش الشعبى فى منتصف عام ٢٠٠٦.^{٨٠}

وقال باولينو إن القوات المسلحة السودانية حركت دبابات إلى بينتو^{٨١} وهو ما أكده مسئولو الولاية وقوات الجيش الشعبى لتحرير السودان المحلية. ووفقا لما ذكرته هذه المصادر، زادت القوات المسلحة الحكومية عدد الدبابات خلال العام الماضى تحت ستار استبدال الدبابات القديمة أو المعطلة.^{٨٢} وذكر المسئولون أيضا أن لديهم أدلة على أن القوات المسلحة السودانية كانت تحضر جنودا بشكل غير قانونى إلى ولاية الوحدة - أحيانا متخفين كمدنيين- وأنهم زدوا بأسلحة نقلت فى شاحنات بضائع من الشمال. وعلى خلاف القوات التابعة للقوات المسلحة السودانية الأخرى فى الجنوب- مثل تلك التى هزمها الجيش الشعبى لتحرير السودان فى ملكال فى تشرين الثانى/ نوفمبر - جرى تجنيد الوحدات فى بنتيتور من بين الحرس الجمهورى ويتميزون بالتدريب والتجهيز الجيد فضلا عن التنوع العرقى وربما كانت لديهم الرغبة فى القتال.^{٨٣}

أعرب باولينو عن قلق خاص من وجود القوات المسلحة السودانية فى المراكز السكانية فى مايوم ومانكين وميرميرا حيث قد يقع المدنيون وسط تبادل إطلاق النار إذا ما انفجر الصراع.^{٨٤} وقال إنه سيضغط على القوات المسلحة السودانية للانسحاب من المناطق المدنية وقصر تواجدها على الوحدات المتكاملة المشتركة فى روكونا.^{٨٥} وحتى فى مقاطعة اببيمنهوم فى غرب أعالي النيل - التى ليس فيها إنتاج للنفط حتى الآن إلا أنها متاخمة لحدود السودان - تحتفظ القوات المسلحة السودانية بفرقة تضم ١٧ جنديا. وذكر المفوض أن الأعداد تزداد أحيانا ضعفين أو ثلاثة أضعاف تحت ستار نقل القوات.^{٨٦}

بالإضافة إلى هذا يوجد موقف معقد على حدود دارفور - غرب بحر الغزال حيث كان لـ «أتوم النور» قائد قوات دفاع جنوب السودان علاقات مع قبيلة المسيرية وقام بتنسيق جماعات البقارة المسلحة عبر الفرسان - وهى جماعة مسلحة موالية للقوات المسلحة السودانية ولها علاقات بـ

«نيالا» في دارفور^{٨٧}. وتوجد مزاعم غير مؤكدة أن الفرسان قد اختطفوا امرأة وطفلها من قبائل الفريت المحلية وأخذوهما إلى شمال دارفور^{٨٨}. وبينما انضمت غالبية مقاتلي قوات دفاع جنوب السودان إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان بقى بعضهم في راجا وقدموا الدعم للجنجويد^{٨٩}. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، دخلت مجموعة من النازحين من جنوبي دارفور راجا وتعرضوا بعد ذلك لهجومين من الجنجويد الذين تركوهم في «وضع مأساوي»^{٩٠}.

ووفقا لما ذكره أحد محلي الأمم المتحدة، أفاد قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان أن قوات الجنجويد نصحوا بالهجرة من دارفور إلى غرب بحر الغزال بسبب الضغط الدولي على حكومة السودان لكبح جماحها، على الرغم من احتمال أن يؤدي هذا الأمر إلى صراع مع سلطات حكومة جنوب السودان هناك^{٩١}.

وتمشيا مع وجهة النظر القائلة بأن الصراعات على ترسيم الحدود من المحتمل أن تنشأ حيث المصالح الاقتصادية هي الأقوى، فإنه يسود الاعتقاد أن منطقتي كافجين وحفرة في راجا تحتوي على مخزونات عرضة للخطر من النحاس واليورانيوم^{٩٢}. وقد اكتشفت مخزونات النحاس على يد جيولوجي إيطالي في الخمسينيات، بيد أنها لم تستغل قط.

واكتشف عمال مناجم من جمهورية أفريقيا الوسطى آثار يورانيوم في عام ١٩٥٣ تدل على مخزونات أكبر في المنطقة^{٩٣}.

تعد هذه المنطقة موطنًا لكل من القبائل الجنوبية والشمالية، إلا أن الإدارة المحلية معقدة بالحقيقة التي مفادها أن بعضًا من تنظيم الأمور (خاصة في حفرة) موجه من دارفور^{٩٤}. وتواترت الأنباء أن أتوم النور يساند تعزيز العلاقات بين غرب بحر الغزال ودارفور^{٩٥}. أما تامين - وهو وزير حزب المؤتمر الوطني في حكومة الوحدة الوطنية وزعيم المساليت فيسعى بجد لتوحيد المنطقة مع دارفور^{٩٥}. وفي محاولة لتعزيز مزاعمها بشأن الحدود، ذكر ممثل الحركة الشعبية لتحرير السودان في واو أن الجيش الشعبي لتحرير السودان سوف يرسل فرقة إلى المنطقة^{٩٧}.

لقد ظهر تعقيد آخر في منطقة شمال غرب بحر الغزال المجاورة بانهييار قوة السلطان عبد الباقي (يونج - ٢٠٠٦ - صفحة ٣٦-٣٧). وقد لعب هذا الانقسام في بادئ الأمر داخل أسرة السلطان نفسه بانضمام بعض أقاربه إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان وبقاء آخرين مع القوات المسلحة السودانية مما أدى إلى موجة عنف في منطقة نفوذ السلطان في ماريام. ويشغل عبد الباقي رسميا منصب نائب باولينو، إلا أنه كبير في السن ومعتل الصحة وعادة ما يقيم في جوبا، وفي منتصف عام ٢٠٠٦، هزمت القوات المسلحة السودانية قوات السلطان بقيادة نجله اللواء عبد الهادي ويعترى القلق الآن المتبرعين السابقين من أنهم قد ينزع سلاحهم^{٩٨}. وتأتي مخاوف القوات المسلحة السودانية من قرب قوات السلطان من حقول النفط في آبيي وغرب أعالي النيل.

هناك اتفاق على عدم إثارة قضايا ترسيم حدود السودان الجنوبية الممتدة مع إثيوبيا فى الوقت الراهن، إلا أن أعضاء لجنة الأرض يتوقعون أن الصعوبات ستركز حتما على مناطق ذات أهمية اقتصادية هناك أيضا^{٩٩}. وقد فصلت جامبيلا - بما فيها من توقعات بظهور النفط- لأن المنطقة بأكملها كانت جزءا من السودان وبعائها البريطانيون مقابل «كسلا». كما يوجد الحد غير المحدد بين جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، بيد أن المسؤولين فى جوبا ينحون هذه القضايا جانبا فى الوقت الراهن.

ترسيم الحدود

يعد التأخير الطويل فى تشكيل لجنة ترسيم الحدود التى نص عليها اتفاق السلام الشامل هو ما أشعل مزيدا من الشكوك فى الجنوب. وقد شكى قادة الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان مرارا من التأخير وأشار سالفًا إلى هذا الأمر فى كلمته فى جوبا فى ٩ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٧. وفى شباط/ فبراير ٢٠٠٧، أعلنت حكومة السودان فى النهاية أن اللجنة قد بدأت العمل (الأيام، ٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٧). ومع هذا، يشعر البعض فى حكومة جنوب السودان بالقلق من أن الحكومة لا تتحرك بالسرعة الكافية لتعيين فريق متخصص للجنة ترسيم الحدود أو لضمان كفاية تمويلها لإجراء التحقيقات اللازمة لمواجهة حكومة السودان^{١٠٠}.

لقد عينت حكومتنا ولايتى أعلى النيل والوحدة لجانا حتى الآن^{١٠١}، إلا أن أنشطتها قد اقتصرت على « جمع البيانات». إلا أنه فى غرب بحر الغزال لم تعين أية لجنة على الرغم من توقع المسؤولين المحليين حدوث نزاعات حادة فى ترسيم الحدود بين راجا ودارفور^{١٠٢} واستعانت حكومة جنوب السودان بالبروفيسير جونسون من لجنة حدود أبى للمساعدة فى ترسيم الحدود وفى أواخر شباط/ فبراير ٢٠٠٧ أجرى تحريات فى جنوب السودان^{١٠٣}.

على الرغم من تقدير القادة الجنوبيين المتزايد للمشكلة، وصفها أحد مسؤولى الأمم المتحدة المقرب من لجنة الأرض بأنها ضعيفة للتمويل وسيئة الإعداد^{١٠٤}. كما أنها تبدو كضحية للجدول الزمنى غير الواقعى الذى وضعه اتفاق السلام الشامل أو- كما يؤكد بعض الأعضاء الجنوبيين - أن التأخير قد فرضته حكومة الوحدة الوطنية التى يغلب عليها حزب المؤتمر الوطنى. وأفاد المسؤولون أن عملهم- الذى لم يبدأ إلا فى أواخر ٢٠٠٦- من المنتظر أن يتم بنهاية عام ٢٠٠٧ على الرغم من أنهم اعترفوا أن هذا الموعد النهائى يبدو غير واقعى بشكل متزايد^{١٠٥}. (وبالمقارنة، يتوقع أن تستغرق لجنة الحدود السودانية الإثيوبية سبع سنوات لإتمام عملها^{١٠٦}).

اتضحت الطبيعة السياسية للعملية بالحقيقة التى مفادها أن المسؤولين الجنوبيين فى لجنة الأرض يؤكدون أن أولويتهم ليست الترسيم الفورى للحدود وإنما عودة الأشخاص النازحين داخليا وإعادة

توطينهم في الولايات الحدودية. وعلى الرغم من الجداول الزمنية المحددة بموجب اتفاق السلام الشامل، يبدو أن هناك اتفاق عام داخل حكومة جنوب السودان على الحاجة إلى عودة الأشخاص النازحين داخليا إلى مناطق ديارهم^{١١٧}. ويزعم العديد من هؤلاء المسؤولين أن حزب المؤتمر الوطني قد منعا فعليا النازحين داخليا من العودة إلى الجنوب من أجل التأثير على نتيجة استفتاء عام ٢٠١١ عن طريق احتساب الجنوبيين كمقيمين في الشمال. وهذا سيزيد كثيرا من نصيب الجنوبيين في موارد الجنوب. وقال أحد مسؤولي حكومة جنوب السودان إن حكومة السودان تدفع رواتب لعدد ٣٠ ألف زعيم جنوبي وهو ما سينتهي إذا ما غادروا الشمال، إلا أن هذا الأمر غير مؤكد^{١١٨} كما أوضح أن الأراضي كانت توزع في الشمال لتشجيع الجنوبيين على البقاء.

أما الوجه الآخر من العملة فهو أنه في أثناء التنقل في الجنوب يسمع المرء دوما أخبارا عن فرض الجيش الشعبي لتحرير السودان ضرائب غير قانونية على النازحين داخليا والتجار، وحتى حاكم ولاية الوحدة تابان دينج شكى في اجتماع عام في بينتوي من هذه الممارسات^{١١٩} واتهم كليمنت واني - حاكم الولاية الاستوائية الوسطى - جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين لم يحصلوا على رواتبهم بالمسؤولية عن الكمائن على الطرق والقتل في أنحاء الولاية (جوبا بوست، ٢-٩ آذار / مارس ٢٠٠٧). وترفض الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان كلاهما هذه الادعاءات^{١٢٠} أو تؤكد أن المسلحين كانوا فقط يرتدون زي الجيش الشعبي لتحرير السودان^{١٢١}.

على أية حال، يعترض الولايات قلق بالغ لبطء العودة إلى الجنوب لدرجة أنهم يتولون مسؤولية نقل النازحين داخليا. وزعم مسؤولو ولاية الوحدة أنه في العام المنتهي في شباط/ فبراير ٢٠٠٧ غطت الولاية تكلفة نقل ٥٠ ألف شخص^{١٢٢}. كما أنهم قلقون من أن غير الجنوبيين لن يكونوا في وضع يمكنهم من التأثير على نتيجة الاستفتاء. ومما يستدعي قلقا كبيرا وجود قبيلة المسيرية التي تعبر بانتظام الحدود بين كردوفان وولاية الوحدة بحثا عن المراعي والماء ويقال إنهم يكونون مشاعر مؤيدة للوحدة. والعديد من أفراد هذه القبيلة لهم آباء مختلطين من الشمال والجنوب إلا أنه بسبب كونهم بدوا لا يعدون مؤهلين للتصويت^{١٢٣}.

العرب المسيرية ينضمون إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان

إن المسيرية - الذين طالما استعانت بهم الحكومات المتعاقبة لمهاجمة الجيش الشعبي لتحرير السودان - في صراع دائم مع قبائل الدنكا في شمال بحر الغزال، ونجوك دنكا في آبيي وليك نوير في ولاية الوحدة أثناء هجرتهم من كانون الثاني/ يناير إلى آيار/ مايو. وفي عام ٢٠٠٦ أصبح ولائهم إلى الخرطوم أقل وضوحا، مع انضمام بعض الجماعات إلى جبهة الخلاص الوطنية المتمردة التي تتخذ من دارفور مركزا لها^{١٢٤} وتحالف جماعات أخرى مع الجيش الشعبي لتحرير

السودان^{١١٥}. ويمكن أن يكون لهذا التطورات أهمية كبيرة وقد تؤثر على خريطة الشمال- الجنوب وأيضاً توازن القوى فى دارفور.

تمثلت نقطة البداية فى التطورات فى عملية السلام فى نيفاشا التى أدركت قبيلة المسيرية أنها قد تضع عقبات كبيرة أمام وصولها إلى الموارد الطبيعية فى الجنوب. ويظهر تحرك بعض أفراد المسيرية فى فلك الجيش الشعبى لتحرير السودان للهولة الأولى على أنه وثيقة تأمين. ففى أبى، عجلت قوة الحركة الشعبىة لتحرير السودان المتنامية وتضالوا سلطة حكومة السودان بهذا الأمر، أما فى غرب أعالي النيل، حفزت المصالحة بين الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان وباولينو - وهو أحد ألد أعدائهم - حدوث تغيير فى سياسة المسيرية. وأفاد مسئولو الأمم المتحدة فى أبى أنه جرى عقد ثلاثة اجتماعات لتشجيع المسيرية على الانضمام إلى الجيش الشعبى لتحرير السودان فى أواخر عام ٢٠٠٦ وأوائل عام ٢٠٠٧^{١١٦} وأن هناك عمليات مماثلة تتقدم فى ولاية الوحدة.

وبينما يرحبون بتغيير توجه المسيرية، لا يزال بعض مسئولى الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان وغيرهم فى غرب أعالي النيل متشككين. وكما ذكرنا سالفاً، هناك مخاوف من أن هذا التحول قد يكون جزءاً من محاولة أوسع للتأثير على نتيجة استفتاء عام ٢٠١١. ويرى آخرون فى هذا التحول انتهازية مطلقة وأشاروا إلى أن بعض أفراد المسيرية الذين انضموا للحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان عادوا بعدها إلى القوات المسلحة السودانية بعدما تردد عن تلقىهم إغراءات^{١١٧}. ومازال البعض يرى أن المسيرية تغازل الجيش الشعبى لتحرير السودان من أجل زيادة قدرتها على مساومة الخرطوم^{١١٨}. وكانت المسيرية غاضبة بشدة من قرار الخرطوم بإلغاء ولاية غرب كردوفان، على الرغم من أن الرئيس البشير قد غير القرار مؤخراً. ويفترض أيضاً أنه بسبب إعاقة اتفاق السلام الشامل وجود أية جماعات مسلحة أخرى بعيداً عن الجيش الشعبى لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية، شجع هذا الأمر بعض المسيرية على الانضمام للجيش الشعبى لتحرير السودان.

وعلى أية حال يبقى المشهد مختلطاً فعلى سبيل المثال، ذكر مفوض مقاطعة بيمينهوم (ولاية الوحدة) أنه اكتشف أن القوات المسلحة السودانية كانت مؤخراً تسلم مجموعات من المسيرية فى منطقتها المتاخمة للشمال^{١١٩}. وقال هذا المفوض إن المسيرية قررت أن يصبح الجنوب مستقلاً. فى نهاية الأمر وأنهم كانوا ينشقون «لإحداث التوازن فى مصالحهم». علاوة على هذا، ومما يزيد السخرية فى غرب أعالي النيل أن ليك نوير- الذين أبعدتهم المسيرية من مناطق حقول النفط - يمنعون من العودة إلى ديارهم، غالباً من قبل جماعات المسيرية^{١٢٠}.

على أية حال، يجب ملاحظة أنه لا الحركة الشعبىة لتحرير السودان ولا حزب المؤتمر الوطنى طرحا خططا قابلة للتحقيق لعودة الأشخاص النازحين من مناطق حقول النفط^{١٢١}.

وحتى الساخرون يعترفون أن هناك وعيا سياسيا متناميا بين أفراد المسيرية وأن تحقيق الجنوبيين الحقوق السياسية ربما أثار هذا الوعي^{١٢٢}. وقد أظهر هجوم المسيرية على حامية القوات المسلحة السودانية في أبو جابنا في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ أن هذا الأمر هو أكثر من مجرد موقف^{١٢٣}. ويقدر عد الذين انضموا إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان حتى الآن بحوالى ربع عدد المسيرية شغل بعضهم مناصب كضباط كبار في حين انضم عدد غير معلوم إلى جبهة الخلاص الوطنية. ولا يتوافر إلا النذر اليسير من المعلومات عن انضمام المسيرية إلى جبهة الخلاص الوطنية إلا أن مسئولى الأمم المتحدة يرجحون أن هذه الخطوة قد توضح سبب إرسال القوات السودانية تعزيزات من العبيد إلى بابانوسا في الشمال الغربي في شباط/ فبراير ٢٠٠٧^{١٢٤}.

ويتمثل سبب آخر للقلق داخل الدوائر الأمنية في التأخر الطويل في إدماج الوحدات المتكاملة المشتركة. وتعمل هذه الوحدات في جوجريال وواو وملكال^{١٢٥}، إلا أنها تعمل بشكل مستقل في مناطق أببي وشمال أعالي النيل وولاية الوحدة. ومن اللافت للنظر، أنه بينما عارضت الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان - بدعم من الأمم المتحدة - أى دور للميليشيات السابقة في الوحدات المتكاملة المشتركة في أعالي النيل شكل مقاتلو قوات دفاع جنوب السودان التابعون لاتوم النور جزءا من الوحدة المتكاملة المشتركة في واو بمباركة من حاكم غرب بحر الغزال^{١٢٦}. إن الضربة التي نفذتها وحدات من الوحدة المتكاملة المشتركة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا في كانون الأول/ ديسمبر ومزاعم الجيش الشعبي لتحرير السودان أن أعضاء الوحدة المتكاملة المشتركة التابعة للقوات المسلحة السودانية في الولايات الاستوائية كانوا يمدون الجماعات التي تنفذ أعمال القتل في الولاية الاستوائية ويوجهونها (الذين ألقى القبض عليهم بعدها) قد ساعدت أكثر على تقويض مكانة هذه القوة.

تأخر التعداد والانتخابات

إن التعداد الوطنى المنتظر يضيف المزيد من التعقيد على مسألة الحدود بين الشمال والجنوب. وتوصى الأمم المتحدة بوجوب إجراء التعداد كل عشر سنوات، إلا أنه بسبب الحرب أجرى التعداد في أعوام ١٩٥٦ و١٩٧٣ و١٩٨٣ و١٩٩٣. وقد أحدث تعداد عدد سكان الجنوب بـ ٤٠٠٠٠٠٠^{١٢٧}، إلا أن هذا سبب غضبا آنذاك حيث لم يشمل التعداد إلا المواطنين الذين يعيشون في مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة السودانية. كما شكل سكان الجنوب مسألة خلافية خلال محادثات سلام نيفاشا حيث إنه في غياب بيانات واقعية اتفقت المفاوضات على عبارة « التمثيل العادل».

وبعيدا عن المشكلات التي فرضها ضعف الاتصالات والنقل وتنوع السكان العرقى واللغوى الكبير عانى الجنوب من عمليات تهجير وهجرة ضخمة فضلا عن غياب الأمن المستمر^{١٢٨}. واتهم

عيسى تشول ارواي- رئيس لجنة جنوب السودان للتعهد والإحصاء - حزب المؤتمر الوطني بمنع الأشخاص النازحين داخليا من العودة للجنوب كوسيلة لإفساد تقسيم موارد الحكومة الوطنية الذي يعتمد على حجم السكان. وفي أثناء مفاوضات السلام افترض أن ترسيم الحدود سيكتمل قبل إجراء التعهد، إلا أن ذلك الإطار الزمني يبدو الآن غير واقعي تماما. ومرة أخرى، تحتل مسألة أبيي قلب المشكلة حيث يعنى رفض حزب المؤتمر الوطني نتائج لجنة حدود أبيي أنه لن يكون من الواضح، ما إذا كان سكان أبيي يعيشون في الشمال أم في الجنوب - ومثل مسئولى لجنة الأرض، يتوقع عيسى حدوث مشكلات على طول الحدود إلا أنه يعتقد أنها ستكون حادة بشكل خاص في المناطق الغنية بالنفط وفي راجا.

ومع هذا، يعتقد عيسى - على عكس لجنة الأرض- أنه قد يحدث صدام عندما يعارض النظراء الشماليون عمل مسئوليه في رسم الخرائط. وكان عيسى فظا بالقدر نفسه بشأن الانتخابات التي نص عليها اتفاق السلام الشامل حيث قال: «لا يمكنك التحدث عن انتخابات دون تعداد». وكانت هذه التحديات مثبطة للهمة بما يكفي حتى أنه أخبر حكومة جنوب السودان والولايات الجنوبية أن التعهد الوطني قد يكون ممكنا بشكله الحالي وأن ينظروا في تمويل أنفسهم. ومن وجهة نظر عيسى، يواجه اتفاق السلام الشامل أزمة وأن التعهد يمثل نقطة دخولها. فإذا لم يتحقق ترسيم الحدود والتعداد بشكل مرض، فقد يجب تأجيل الانتخابات.

التطورات الاقتصادية

تمشيا مع الفكرة التي مفادها أن وقف إطلاق النار دل على نهاية الصراع المسلح وبداية الرفاهة السياسية والاقتصادية، يتحول الانتباه إلى التجارة. ولطالما كان معروفا أن المخابرات العسكرية وعملائها اخترقوا النشاط التجارى فى الجنوب وأن التجار الجنوبيين (الجيلابا) عملوا كعيون للجيش وأذان له. وقد حقق هؤلاء التجار مكانتهم التجارية المتميزة عبر حرية استخدام مراكز نقل البضائع التابعة للحكومة السودانية وشاحناتها وطائراتها لنقل البضائع من الشمال إلى الجنوب دون تكلفة وبهذا تضعف المنافسة المحلية^{١٢٩}. وقد قوضت هذه الهيمنة منذ ذلك الحين فى الولاية الاستوائية بسبب تزايد أعداد التجار من كينيا وأوغندا منذ توقيع اتفاق السلام الشامل. وقد غادر العديد من هؤلاء الجيلابا جوبا بعد أعمال الشغب التي أعقبت مصرع جارنج، ويعمل أولئك العائدون الآن فى تجارة الجملة بصفة أساسية. ويظهر نموذج مشابه فى منطقة بينتو- رويكونا حيث معظم التجار دارفوريين والذين لا يثيرون نفس العداء، مثل الجيلابا^{١٣٠} - وذلك بصرف النظر عن سوق واحد فى رويكونا تسيطر عليه المخابرات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية. تدرك حكومة جنوب السودان وهيئاتها اعتماد اقتصاد الجنوب على الشمال ويردون على هذا

على ثلاثة محاور: الأول زيادة قدرة التجار من السكان الأصليين والثاني ببناء خطوط ربط للنقل لمنافسة طرق الشمال – الجنوب وثالثا: بتقديم القروض لمساعدة الجنوبيين على إنشاء الأعمال. وفي جميع الولايات وبخاصة تلك المتاخمة لشمال السودان – أطلقت الحكومات المحلية برامج لمساعدة أصحاب المشروعات المحليين. ففي ولاية الوحدة منح ٥٥ تاجرا مليا قروضا من مكتب الحاكم لتعزيز أعمالهم^{١٣١}. ويشمل هذا البرنامج أيضا قيام حكومة الولاية بشراء كميات ضخمة من السلع الاستهلاكية من الشمال وبيعها بأسعار الجملة للتجار من سكان الجنوب الأصليين^{١٣٢}.

ولمزيد من تيسر أنشطة الأعمال المحلية، تبنى حكومة الوحدة منشآت في الميناء في ادوك لربط الولاية بجوبا، بينما توجد خطط في أعالي النيل لإنشاء طريق يناسب جميع الأجواء يمتد إلى جيكو على الحدود الإثيوبية حيث أقيم مؤخرا جسر على نهر بارو (السوبات)^{١٣٣}. وفي آذار / مارس ٢٠٠٧. طلب سالفا من رئيس إيران الذي كان في زيارة للبلاد تقديم المساعدة في بناء طريق يصلح لجميع الأجواء في ملكال إلى جوبا^{١٣٤}. ويذكر أن طريق كينيا – نيمولي – جوبا مفتوح الآن وأن المسافات قد اختصرت كثيرا، بيد أن الجسور محدودة الطاقة ولا يمكنها تحمل الأحمال الثقيلة. وبالمثل، نجد أن إحدى حارتي جسر جوبا على النيل غير صالحة للاستعمال بينما الثانية في حالة سيئة للغاية لدرجة أن الشاحنات الكبيرة تضطر إلى إفراغ حمولتها في شاحنات أصغر مما يرفع كثيرا من سعر البضائع. ويشهد غرب بحر الغزال وشمال بحر الغزال أعمال طرق مستمرة للربط بين آبيي وواو ومن المخطط إنشاء جسر في أوائل عام ٢٠٠٧ في وونروك. وتفتتح وصلة للطريق بين واو وطمبورة ويامبيو وبعض النقاط شرق أوغندا. وبحلول أواخر عام ٢٠٠٦، كان دور الجيلابا في سوق غرب بحر الغزال يتقلص في مواجهة المنافسة الشرسة من الأفارقة من الشرق الذين ينتقلون من جوبا إلى رومبيك وواو. وتفهم الحركة / الجيش الشعبي لتحرير السودان بوضوح الصلة بين الاقتصاد والقوة السياسية ومن الواضح أن لبرنامج إنشاء الطرق أسس سياسية قوية^{١٣٥}.

كانت سياسة القوات المسلحة السودانية - وبخاصة سياسة جناحها الاستخباراتي تشجيع الصراع عن طريق دعم مجموعة من الجماعات المسلحة الأخرى في الجنوب. وقد أثبتت هذه السياسة أنها مسببة للتمزق بشدة، إلا أنها تخفق كما أوضح هذا التحليل. فإذا بدأ إعلان جوبا عملية إنهاء العلاقة بين قوات دفاع جنوب السودان و الجيش الشعبي لتحرير السودان، فقد قطع القتال في ملكال في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ هذا الارتباط بصورة أكبر. وقد تعرضت حماية القوات المسلحة السودانية للاجتياح من قبل رفقاتهم السابقين من قوات دفاع جنوب السودان وجاءت تلك العملية تحت قيادة باولينو ماتيب، أعلى حلفائها رتبة في الجنوب حتى عدة أشهر قليلة مضت. ولم يقف الأمر عند ما تعرضت له القوات المسلحة السودانية من إذلال، وإنما ساعدت عملية ملكال على تقنين سلطة باولينو في الجيش الشعبي لتحرير السودان وأعطت مزيداً من القوة لمحور سالف- باولينو. إلا أن سياسة المخابرات العسكرية في تشجيع عدم الاستقرار في الجنوب أعطت أيضاً الفرصة للحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان لتحويل الانتباه عن عجزها في مجالى الحكم والتنمية إلى المخاوف المتعلقة بالأمن، وهو المجال الذى يمكنها فيه دوماً أن تنال الدعم.

إن اندماج قوات دفاع جنوب السودان فى الجيش الشعبى لتحرير السودان مازال بعيداً عن الاكتمال، وأما نزع سلاح المدنيين فقد بدأ بالكاد فضلاً عن مسائل القيادة التى لم تحل. بيد أن التحليل يوضح أن هناك أسباباً تدعو إلى الأمل فى أن الأساس قد أرسى لتحسن فى الوضع الأمنى وإنهاء الصراعات على القيادة فى الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان فيما بعد جارناج. وللحد الذى يكون فيه هذا التقييم دقيقاً، سيتزايد تركيز الانتباه على الحدود بين الشمال والجنوب وحقول النفط. وقد جعلت المخاوف المستمرة بشأن غياب شفافية عائدات النفط والتعداد والانتخابات فضلاً عن استفتاء عام ٢٠١١ من ترسيم الحدود وأمن الحدود قضايا محورية فى المرحلة التالية من عملية السلام. وهذا ما كان مفهوماً بوضوح للسيد أندرو ناتسيوس- المبعوث الخاص للرئيس الأمريكى للسودان - الذى صرح فى آذار/ مارس: « يبقى هناك خطر كبير أن الانتخابات لن تجرى فى موعدها المحدد. ويبدو كل من حزب المؤتمر الوطنى والحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان

راغبين بقوة فى تدعيم مواطن قوتهما أكثر من رغبتهما فى إجراء الانتخابات (جوبا بوست ٩-١٦ آذار/ مارس ٢٠٠٧)، وربما ساعد تدخل الولايات المتحدة على التغلب على هذه المشكلة، بيد أنه توجد صعوبات شائكة أكثر تلوح فى الأفق. وما لم تظهر أطراف اتفاق السلام الشامل قدرة على العمل معا ببعض الثقة- مع عدم وجود سبب قوى للتفاؤل فإن الصراعات المتوقعة على الحدود والموارد الوطنية والتعداد قد تتخذ أشكالا عنيفة ممهدة الساحة للانزلاق إلى الحرب.

إن تعليق سالفا كير- رئيس حكومة جنوب السودان- فى كلمته فى الذكرى الثانية لتوقيع اتفاق السلام الشامل بأن عملية السلام الشامل تواجه أزمة جاء بمثابة اعتراف على مضض بما كان زملاؤه يضغطون عليه لشهوه لقلوه- وربما قصد به أن يكون دعوة للاستيقاظ موجهة إلى مجتمع دولى تجاهل كثيرا الأزمة المتصاعدة فى السودان بينما وجه انتباهه إلى دارفور. وقد أنحى خطاب سالفا وما تبعه من بيانات من مسئولى الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان باللائمة مباشرة على حزب المؤتمر الوطنى. ومن ثم، بينما أكد مسئولو الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان بثبات دعمهم لاتفاق السلام الشامل وعملية السلام كانوا يمهدون الطريق لانتهائه بإلقاء اللوم فى فشله على حزب المؤتمر الوطنى. ووفقا لهذا البحث، يستعد الجيش الشعبى لتحرير السودان للعودة إلى الصراع المسلح على طول الحدود بين الشمال والجنوب. وبمواصلة دعمها للجماعات المسلحة الأخرى وتعزيز قواتها فى نفس المنطقة، تعطى القوات المسلحة السودانية جميع المؤشرات أنها أيضا تستعد لمواجهة هذا الاحتمال.

ومع انعدام الثقة وتحت التأثير القوى للولايات المتحدة وحلفائها أثمرت عملية السلام فى نيفاشا عن اتفاق السلام الشامل ذى الصيغة القانونية القوية. ولم تكن هذه الطريقة لحل الصراعات مختلفة- عن الاتجاهات التقليدية لحل الصراعات فى المنطقة فحسب وإنما يبدو أنه ما من طريقة عملية يمكن بها وقف خروقات اتفاق السلام الشامل- التى أبرزها مواصلة دعم المخابرات الحربية للجماعات المسلحة الأخرى بعد عام من الموعد الذى كان يجب فيه توقفه- ناهيك عن المعاقبة عليها.

من المعروف أن الترويكما المكونة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج- وهم المؤيدون الرئيسيون لعملية السلام- قد توسطوا أحيانا إلا أن جهود أعضائها لم تكن متواصلة ولا مؤثرة. وكان مجلس الدفاع المشترك يهدف إلى العمل كآلية يمكن من خلالها إبراز هذه القضايا، إلا أنه لم

يحالفه النجاح فى مقاومة المفاسد فى الممارسة الفعلية^{١٣٦}. كما نص اتفاق السلام الشامل على إنشاء لجنة التقييم والتقدير، إلا أنها لم ترق إلى مستوى التوقعات^{١٣٧}. وقال أحد وزراء حكومة جنوب السودان أن أكبر إخفاقين فى اتفاق السلام الشامل هما أنه لم يحدد إجراءات عقابية عند اكتشاف خرق أحد الأطراف للاتفاق وأنه لم ينص على دور رسمى لدول الإيجاد فى مراقبة التنفيذ^{١٣٨}.

وبالمثل نجد أن اتفاق السلام الشامل منفصل عن الواقع السودانى عندما يتعلق الأمر بالجداول الزمنية. ولم تحقق عمليات نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة الاندماج تقدما ملموسا للسبب الواضح أن الجيش الشعبى لتحرير السودان يتوقع مزيدا من الصراع وأنه بالتالى ليس مستعدا للمشاركة فى جهود بالجملة لنزع سلاح جنوده وتسريحهم. ومن المحتمل أن تنحل الغاز سلسلة من العمليات المجدولة فى اتفاق السلام الشامل فى السنوات القادمة. ومن غير المنتظر ألا يكتمل ترسيم الحدود بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، كما هو مخطط. كما أنه من غير المحتمل أن يجرى تعداد فى أوائل عام ٢٠٠٨ دونما ترسيم لحدود ثابتة أو الوصول إلى اتفاق بشأن مسألة أبىي- كما يعترف المسئولون بهذا عن طيب خاطر. وبدون تعداد كامل، قد لا يكون هناك توزيع عادل للموارد الوطنية أو انتخابات.

هناك البعض داخل الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى لا يريدون إجراء الانتخابات وآخرون قد يرحبون باستمرار التركيز على الأمن كوسيلة لتكميم الغضب المتصاعد فى الجنوب بسبب الافتقار إلى التنمية وسوء الحكم والفساد. وفى النهاية ربما يظهر نوع ما من إدارة الأزمات يتمخض عن اتفاق بين الحركة/ الجيش الشعبى لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى سواء لتأجيل الانتخابات أو تشكيل تحالف انتخابى، وهو الأمر الذى تفضله قيادة حزب المؤتمر الوطنى بشدة لأنه من شأنه ضمان بقاء الطرفين حتى استفتاء عام ٢٠١١. إلا أنه يجب ألا يخفى هذا الأمر حقيقة أن اتفاق السلام الشامل والعملية التى رعاها تواجه أزمة وأنه - إذا ما تفجر الصراع فإن التصور الأقرب سيكون تفجره على الحدود بين الشمال والجنوب.

- (١) مقابلات المؤلف مع أعضاء فريق التفاوض التابع لحكومة السودان، الخرطوم ١-١٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٧
- (٢) مقابلة المؤلف مع اللواء جيمس هوت من القيادة العليا فى الجيش الشعبى لتحرير السودان، جوبا، ١ آذار/ مارس ٢٠٠٧
- (٣) مسيرة الحركة الشعبية لتحرير السودان، جوبا- ٢٧ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٧
- (٤) مقابلة المؤلف مع جابريل تشانسون- وزير الشؤون البرلمانية فى حكومة جنوب السودان، جوبا ٢٦ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٧
- (٥) مقابلة المؤلف مع أحد مسئولى الأمم المتحدة، جوبا، ٢٤ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٧
- (٦) مقابلة المؤلف مع جابريل تشانسون، جوبا، ٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- (٧) مقابلة المؤلف مع العقيد جيمس لونيموندينج، مدير مكتب باولينو ماتيبب، جوبا، ٣٠ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٧
- (٨) مقابلة المؤلف مع جون لوك- وزير الرياضة والثقافة فى حكومة جنوب السودان - جوبا، ٢٦ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٧
- (٩) مقابلة المؤلف مع العقيد جيمس لونيموندينج، جوبا ٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- (١٠) مقابلة المؤلف مع رئيس أركان الجيش الشعبى لتحرير السودان - اللواء باولينو ماتيبب، جوبا ٢٧ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٧
- (١١) مقابلة المؤلف مع أحد وزراء حكومة جنوب السودان، جوبا ٥ آذار/ مارس ٢٠٠٧
- (١٢) مقابلة المؤلف مع العقيد جيمس لونيموندينج، ٣٠ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٧
- (١٣) مقابلة المؤلف مع العميد مارتن كينبى، جوبا، ٢٥ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٧
- (١٤) مقابلة المؤلف مع أحد مسئولى الأمم المتحدة جوبا ٢٢ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٧
- (١٥) مقابلة المؤلف مع د/ جيمس تاديوى ، وزير البنية التحتية فى بحر الغزال، جوبا ٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- (١٦) مقابلة المؤلف مع العميد ماريال - قائد الوحدة المتكاملة المشتركة، ملكال، ٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- (١٧) مقابلة المؤلف مع أنطونى ادورارد، المستشار الأمنى لحكومة أعالي النيل، ملكال، ٧ شباط / فبراير ٢٠٠٧
- (١٨) مقابلة المؤلف مع أحد مسئولى الأمم المتحدة، ملكال، ٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- (١٩) اتصال هاتفى من العقيد بول جاتكوث، عضو البرلمان من حكومة جنوب السودان عن منطقة ناصر، ملكال ١٣ أيار/ مايو ٢٠٠٧
- (٢٠) مقابلة المؤلف مع العميد ماريال، ٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- (٢١) مقابلة المؤلف مع أحد مسئولى الأمم المتحدة، جوبا، ٢٦ يناير ٢٠٠٧
- (٢٢) مقابلة المؤلف مع جون لوك، وزير الرياضة والثقافة فى حكومة جنوب السودان، جوبا، ٢٥ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٧
- (٢٣) مقابلة المؤلف مع عضوى البرلمان ديفيد كوك ود/ مايكل والد يواى من حكومة جنوب السودان ، جوبا ٣٠ كانون الثانى/ يناير ٢٠٠٧
- (٢٤) مقابلة المؤلف مع العميد ستيفن جونج ماميدو، عضو فريق تسجيل الجيش الشعبى لتحرير السودان، ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- (٢٥) مقابلة المؤلف مع أحد مسئولى الأمم المتحدة، ملكال، ٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- (٢٦) مقابلة المؤلف مع أحد كبار ضباط الجيش الشعبى لتحرير السودان، ٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- (٢٧) مقابلة المؤلف مع أحد مسئولى قوات دفاع جنوب السودان السابقين، جوبا، ١ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- (٢٨) رسالة بريد إلكترونى مع أحد مسئولى الأمم المتحدة، جوبا ، ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٧

- (٢٩) مقابلة المؤلف مع أحد أعضاء البرلمان من حكومة جنوب السودان، جوبا، ٧-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧
- (٣٠) مقابلة المؤلف مع أحد ضباط قوات دفاع جنوب السودان السابقين، العقيد جون مالوك، جوبا، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧
- (٣١) مقابلة المؤلف مع أحد ضباط قوات دفاع جنوب السودان السابقين، جوبا، ٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧
- (٣٢) سوف نتناول ورقة عمل قادمة من HSBA حول جيش الرب للمقاومة.
- (٣٣) مقابلة المؤلف مع أحد أعضاء البرلمان في حكومة جنوب السودان، جوبا، ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٣٤) مقابلة المؤلف مع أحد كبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- (٣٥) للمزيد عن الجيش الأبيض انظر (Young, 2006c).
- (٣٦) لمناقشة موسعة حول حملة جونجلي لنزع السلاح، انظر (Young, 2007a).
- (٣٧) مقابلة المؤلف مع أحد كبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان، ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٣٨) مقابلة المؤلف مع أحد كبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان، ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٣٩) مقابلة المؤلف مع أحد مسؤولي الأمم المتحدة، جوبا، ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦.
- (٤٠) مقابلة المؤلف مع اللواء سيمون جاتويش، جوبا، ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦.
- (٤١) مقابلة المؤلف مع أحد مسؤولي الأمم المتحدة، مالكال، ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٦.
- (٤٢) مقابلة المؤلف مع أحد مسؤولي الأمم المتحدة، مالكال، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦.
- (٤٣) مقابلات المؤلف مع مسؤولي الحركة الشعبية لتحرير السودان، موتوت، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦.
- (٤٤) مقابلات المؤلف مع مسؤولي الحركة الشعبية لتحرير السودان، موتوت، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦.
- (٤٥) مقابلة المؤلف مع أحد المواطنين، موتوت، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦.
- (٤٦) مقابلات المؤلف مع مسؤولي الحركة الشعبية لتحرير السودان، موتوت، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦.
- (٤٧) مقابلة المؤلف مع أحد مسؤولي الأمم المتحدة، مالكال، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦.
- (٤٨) مقابلة المؤلف مع أحد مسؤولي الأمم المتحدة، مالكال، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦.
- (٤٩) مقابلات المؤلف مع مسؤولي قوات دفاع جنوب السودان، جوبا، آب/أغسطس ٢٠٠٦.
- (٥٠) مقابلة المؤلف مع باولينو ماتيبب، جوبا، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- (٥١) مقابلة المؤلف مع أحد أعضاء البرلمان المقربين من باولينو، جوبا، ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٥٢) مقابلة المؤلف مع بول أوديوتج، وزير المالية الأسبق، الولاية الاستوائية الشرقية، جوبا، ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧.
- (٥٣) مقابلة المؤلف مع باولينو ماتيبب، جوبا، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- (٥٤) مقابلة المؤلف مع أحد ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان والوحدة المتكاملة المشتركة، روبكونا، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٥٥) مقابلة المؤلف مع تابان دينج، حاكم ولاية الوحدة، بينتو، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٥٦) مقابلة المؤلف مع روبرت رويكول، مفوض روبكونا، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٥٧) مقابلة المؤلف مع أحد ضباط القيادة العليا للجيش الشعبي لتحرير السودان، جوبا، ١ آذار/مارس ٢٠٠٧.
- (٥٨) مقابلة المؤلف مع اللواء جيمس هوت، جوبا، ١ آذار/مارس ٢٠٠٧.
- (٥٩) مقابلة المؤلف مع أحد الوزراء السابقين في حكومة الولاية الشرقية الاستوائية، جوبا، ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧.
- (٦٠) مقابلات المؤلف مع الأعضاء السابقين في فريق التفاوض للحركة الشعبية لتحرير السودان ودول الإيجاد، جوبا، ١٤-٢٥ ٢٠٠٧.
- (٦١) انظر تقرير ترسيم حدود أبيي
- (٦٢) المرجع ذاته
- (٦٣) مقابلة المؤلف مع جون لوك، وزير الرياضة والثقافة في حكومة جنوب السودان، جوبا، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ومع بيتر بال، وزير حكومة أعالي النيل للأعمال المدنية، مالكال، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٦٤) مقابلة المؤلف مع كول دينج، رئيس لجنة الأرض، بينيتو، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٦٥) المرجع ذاته
- (٦٦) مقابلة المؤلف مع أحد كبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان، ١ آذار/مارس ٢٠٠٧.
- (٦٧) مقابلة المؤلف مع اللواء جيمس هوت، جوبا، ١ آذار/مارس ٢٠٠٧.

- (٦٨) مقابلة المؤلف مع العميد ستيفن جونج ماميدو، مالكال، ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٦٩) مقابلات المؤلف مع أحد مسؤولي الأمم المتحدة، أبيبي، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٧٠) مقابلات المؤلف مع مسؤولي الجيش الشعبي لتحرير السودان، بينتيو، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٧١) مقابلات المؤلف مع مسؤولي الأمم المتحدة، أبيبي، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٧٢) مقابلة المؤلف أنطوني إدوارد، مالكال، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٧٣) مقابلة المؤلف مع العميد ماريال، مالكال، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٧٤) مقابلة المؤلف مع سعيد مهدي، ضابط بالقوات المسلحة السودانية، رنك، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.
- (٧٥) مقابلات المؤلف مع مسؤولي الحكومة المحلية، رنك، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.
- (٧٦) مقابلة المؤلف مع سعيد مهدي، ضابط بالقوات المسلحة السودانية، رنك، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.
- (٧٧) مقابلات المؤلف مع العميد ماريال، مالكال، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وأنطوني إدوارد، مالكال، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٧٨) انظر <http://cpmtsudan.org>
- (٧٩) مقابلة المؤلف مع دافيد كوك عضو البرلمان في حكومة جنوب السودان، ناصر، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦.
- (٨٠) مقابلة المؤلف مع أنطوني إدوارد، المستشار الأمني لحكومة أعالي النيل، مالكال، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٨١) مقابلة المؤلف مع باولينو ماتيب، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- (٨٢) مقابلة المؤلف مع العميد ماجيوك جاي ماجوك، وزير الحكومة المحلية للأمن، بينتيو، ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٨٣) مقابلة المؤلف مع أحد ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان والوحدة المتكاملة المشتركة، روبكونا، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٨٤) مقابلة المؤلف مع باولينو ماتيب، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- (٨٥) المرجع ذاته
- (٨٦) مقابلة المؤلف مع العقيد كول دينج، مفوض مقاطعة أيمنهوم، أبمنهوم، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٨٧) مقابلات المؤلف مع جوليا رافائيل، المستشار السياسي لحكومة غرب بحر الغزال، واو، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وديكون ريكاردو، ممثل الحركة الشعبية لتحرير السودان، واو، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٨٨) مقابلة المؤلف مع أحد سكان المنطقة وأحد موظفي وكالة دولية تسعى للاشتراك في المجهودات التي تهدف إلى تحرير هؤلاء «العبيد» وتستخدم أحد المنظمات غير الحكومية الدولية، واو، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٨٩) المرجع ذاته، ومقابلة مع أحد الشرطيين المسؤولين عن الأمن، واو، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٩٠) مقابلة المؤلف مع أحد مسؤولي الأمم المتحدة، واو، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٩١) مراسلات بريدية مع أحد مسؤولي الأمم المتحدة، الخرطوم، ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧.
- (٩٢) مقابلات المؤلف مع كل من جوليا رافائيل وإرنست ماكوي، مستشارا الأمن في حكومة غرب بحر الغزال، واو، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٩٣) مقابلة المؤلف مع د/ثيوبولوس أوتشانج، وزير الصحة في حكومة جنوب السودان، جوبا، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧.
- (٩٤) مقابلة المؤلف مع أحد مسؤولي الأمن في شرطة واو، واو، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٩٥) المرجع ذاته. ودياكور ريكاردو، واو، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٩٦) مقابلة المؤلف مع د/ثيوبولوس أوتشانج، وزير الصحة في حكومة جنوب السودان، جوبا، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧.
- (٩٧) مقابلة المؤلف مع دياكور ريكاردو، واو، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٩٨) مقابلة المؤلف مع أحد مسؤولي الأمم المتحدة، أبيبي، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (٩٩) مقابلة المؤلف مع مسؤولي لجنة الأرض، بينتيو، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (١٠٠) مقابلة المؤلف مع جون لوك، جوبا، ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.
- (١٠١) مقابلات المؤلف مع كل من بيتر بال، مالكال، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وتابان دينج جاي، حاكم ولاية الوحدة، بينتيو، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (١٠٢) مقابلات المؤلف مع جوليا رافائيل وإرنست ماكوي، واو، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- (١٠٣) مقابلة المؤلف مع دوغلاس جونسون، مراقب حكومة جنوب السودان لترسيم الأرض، روبكونا، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

- ١٠٤) مقابلة المؤلف مع أحد مسؤولي الأمم المتحدة، مالكال، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- ١٠٥) مقابلات المؤلف مع كول دينج و أنجلو تايجر، لجنة الأرض، روبكونا، شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- ١٠٦) مقابلات المؤلف مع مسؤولي الحكومة الإثيوبية، أديس أبابا، ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧.
- ١٠٧) مقابلة المؤلف مع د/فيوبولوس أوتشاج، وزير الصحة في حكومة جنوب السودان، جوبا، ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧.
- ١٠٨) مقابلة المؤلف مع مسؤولي حكومة جنوب السودان، جوبا، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧.
- ١٠٩) مقابلة المؤلف مع تابان دينج جاي، بينتيو، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧.
- ١١٠) مقابلة المؤلف مع ديكون ريكاردو، واي، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧
- ١١١) مقابلة المؤلف مع اللواء جيمس هوت، جوبا، ١ آذار/مارس ٢٠٠٧
- ١١٢) مقابلة المؤلف مع كول دينج و أنجلو تيجر، روبكونا، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧
- ١١٣) مقابلة المؤلف مع روبرت رويكول، حاكم روبكونا، روبكونا، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧
- ١١٤) مقابلات المؤلف مع مسؤولي الأمم المتحدة، آيبي، ٢٠ شباط/ ٢٠٠٧
- ١١٥) مقابلات المؤلف مع مسئولين متعددين في حكومة ولاية الوحدة، بينتيو- روبكونا، ٢١-٢٣ شباط / فبراير ٢٠٠٧
- ١١٦) مقابلات المؤلف مع مسؤولي الأمم المتحدة، آيبي، ٢٠ شباط/ ٢٠٠٧
- ١١٧) مقابلة المؤلف مع روبرت رويكول، حاكم روبكونا، روبكونا، ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- ١١٨) مقابلة المؤلف مع العميد، ماجوك جاي ماجوك، بينتيو، ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- ١١٩) مقابلة المؤلف مع العقيد كول دنج، أيميهيوم، ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- ١٢٠) مقابلة المؤلف مع روبرت رويكول، حاكم روبكونا، روبكونا، ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- ١٢١) المراسلات البريدية من أحد مسؤولي الأمم المتحدة، الخرطوم، ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ .
- ١٢٢) مقابلة المؤلف مع روبرت رويكول، حاكم روبكونا، روبكونا، ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- ١٢٣) مقابلة المؤلف مع روبرت رويكول، حاكم روبكونا، روبكونا، ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- ١٢٤) مقابلات المؤلف مع مسؤولي الأمم المتحدة، آيبي، ٢٠ شباط/ ٢٠٠٧
- ١٢٥) المرجع ذاته
- ١٢٦) المرجع ذاته
- ١٢٧) مقابلة المؤلف مع يوليس سيبيت، المدير بالوكالة، للجنة جنوب السودان للتعبيئة والإحصاء، ٥ آذار/ مارس ٢٠٠٧
- ١٢٨) النص يعتمد على المقابلة مع عيسى شول آروي، رئيس لجنة جنوب السودان للتعبيئة والإحصاء، جوبا، ٥ آذار/ مارس ٢٠٠٧.
- ١٢٩) مقابلة المؤلف مع بيتر بال، ملكال، ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- ١٣٠) مراسلات البريدية مع مسؤولي الأمم المتحدة، جوبا، ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٧
- ١٣١) بحضور المؤلف، بينتيو، ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- ١٣٢) مقابلة المؤلف مع بيتر ماليث، مستشار حكومة ولاية الوحدة، بينتيو، ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- ١٣٣) مقابلة المؤلف مع بيتر بال، ملكال، ٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- ١٣٤) تقرير تليفزيون جنوب السودان، جوبا، ٢ آذار/ مارس ٢٠٠٧
- ١٣٥) مقابلة المؤلف مع بيتر ماليث، مستشار حكومة ولاية الوحدة، بينتيو، ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- ١٣٦) مقابلة المؤلف مع اللواء جيمس هوت، جوبا، ١ آذار/ مارس ٢٠٠٧
- ١٣٧) مقابلة المؤلف مع أحد وزراء حكومة جنوب السودان، جوبا، ٥ آذار/ مارس ٢٠٠٧
- ١٣٨) مقابلة المؤلف مع أحد وزراء حكومة جنوب السودان، جوبا، ٥ آذار/ مارس ٢٠٠٧

- Adwok, Peter. 2000. The Olities Of Liberation in south sudan: An Insider`s view. Kampala: Fountain Puplishers.
- Abyei Boundaries Comession Report, 2005. Khartoum. 14 July.
- Government of sudan and the sudan People`s Liberation Movement. 2006. `Protocol on Power Sharing`. Naivasha, Kenya. 26 May.
- Kelly, Raymond, 1984. The Nuer Conquest: The Strucer and Development of an Expansionist System. Ann Arbor: Unversity Of Michigan Press.
- Lesch, Ann Mosely. 1998. The Sudan: Contested National Identities. Bloomington: Indiana University Press.
- South Sudan Legislative Assembly. 2007. Report on theFiscal Year 2007 Budget. 29 January. UNMIS briefing paper (Untitled), 22 May 2006.
- Winters, Roger. 2007. Statement before the house Committee on Forign Affairs. Washington, DC Young, John. 2003. Sudan: Liberation Movement, Regiona; Armies, Ethnic Militias, and peace. Review of African Political Economy. Vol. 30,No.97.
- _____, 2005. John Garang`s Legacy to the peace Process, the SPLM/A, and the South.`Review of African Plotical Economy. Vol. 30, No. 106,pp. 535- 548.
- _____, 2006. The South Sudan Defence Force in the Wake of the Juba Declaration. HSBA Working Paper, No.1. Geneva: Small Arms Survey.
- _____, 2007a. Sudan People`s Liberation Army: Disarmament in Jonglei and its Implications. IISS Paper 737. Pretorita: IISS.
- _____, 2007b. The Eastern Front and the Struggle against Marginalisation. HSBA Working Paper, No. 3. Geneva: Small Arms Survey.
- _____, 2007c. The White Army: An Introduction and Overview. HSBA Working Paper, No. 5. Geneva: Small Arms Survey.

مطبوعات مشروع «تقييم الحد الأدنى للأمن البشرى»

١. تهديدات مستمرة: شيوع حالة من انعدام الأمن الإنسانى فى ولاية البحيرات، جنوب السودان، منذ اتفاق السلام الشامل، سبتمبر ٢٠٠٦.
٢. الجماعات المسلحة فى السودان: قوات دفاع جنوب السودان فى اعقاب اعلان جوبا، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦.
٣. دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونجلى: التجارب والتداعيات الأخيرة رقم ٣ (ط٢) تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٦ – شباط/ فبراير ٢٠٠٧.
٤. لاجوار ولا تعهدات: أخطار الآمال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسيين بالنسبة إلى دارفور، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.
٥. اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار الجماعات المسلحة فى جمهورية أفريقيا الوسطى، يناير ٢٠٠٧.
- ٦.

أوراق عمل السودان

١. قوات دفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا. بقلم جون يونج.
٢. العنف واستهداف الضحايا فى جنوب السودان: ولاية البحيرات فى فترة مابعد اتفاق السلام الشامل. بقلم ريتشارد جارفيلد.
٣. جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش. بقلم جون يونج.
٤. حدود صورية فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. بقلم جوشوا ماركس.
٥. الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض. بقلم جون يونج.
- ٦.

أوراق المناسبات الصادرة عن مسح الأسلحة الصغيرة

1. Re-Armament in Sierra Leone: One Year After the Lomé Peace Agreement, by Eric Berman, December 2000
2. Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001
3. Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001
4. Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002
6. Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia, by Spyros Demetriou, November 2002
7. Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002
8. Small Arms in the Pacific, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003
9. Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen, by Derek B. Miller, May 2003
10. Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003
11. In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka, by Chris Smith, October 2003
12. Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 28-0076-8288- (first printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004) Marks A Border in Name Only: Arms Trafficking and Armed Groups at the DRC-Sudan Border 41
13. Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and

- Southeast Europe, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 21-0057-8288-
14. Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 20-0066-8288-
 15. Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 24-0064-8288-
 16. Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-2-0065
 17. Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 29-0067-8288-
 18. Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 25-0069-8288-
 19. A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 27-0071-8288-

مسح الأسلحة الصغيرة «تقارير خاصة»

1. Humanitarianism Under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001
2. Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organisation for Migration and the UN Development Programme, April 2002
3. Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003
4. A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and copublished by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 23-0056-8288-
5. Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 28-0062-8288-
6. La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits, by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 23-0073-8288-
7. Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime, by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP–Burundi and Oxfam–NOVIB, in English and French, ISBN 26-0080-8288-

سلسلة الكتب الصادرة عن مسح الأسلحة الصغيرة

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS

Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005,

ISBN 26-0063-8288-

Armés mais désœuvrés: Groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la

région de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published

with GRIP, March 2006, ISBN 29-023-87291-

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006,

ISBN 25-0072-8288-

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah,

co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-0-789-84277